جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات مكافحة الفقر وأثرها على التنمية في الجزائر 2005-2016

-دراسة تقويمية-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية -تخصص: حكم راشد

إعداد الطالب:
-يوسف زيبور
-محمد مولاتي

إشراف الأستاذ:
د-الصادق جراية

السنة الجامعية: 2018/2017م

UNIVERSITY EL CHAHID HAMMA LAKHDAR ELOUED

Faculty of Law and Political Science
Department of Political Science

Policies to combat poverty and its impact on development in Algeria 2005-2016
-Evaluative study-

Graduation note is part of the requirements of obtaining the master's degree in political science – specializing:

Preparation of students:

- **Zibour Youcef**
- **Moulati Mohammed**

Supervision of Prof:

Sadok Djerraya

UNIVERSITY YEAR : 2017/2018

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات مكافحة الفقر وأثرها على التنمية في الجزائر 2005-2016 -دراسة تقويمية-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية -تخصص: حكم راشد

إعداد الطالب:
-يوسف زيبور
-محمد مولاتي

إشراف الأستاذ:
د-الصادق جراية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ حسن بوخزنة	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
د/ صادق جراية	أستاذ محاضر"ب"	مشرفا ومقررا
أ/ عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017م

UNIVERSITY EL CHAHID HAMMA LAKHDAR ELOUED

Faculty of Law and Political Science
Department of Political Science

Policies to combat poverty and its impact on development in Algeria 2005-2016
-Evaluative study-

Graduation note is part of the requirements of obtaining the master's degree in political science – specializing:

Preparation of students:

- **Zibour Youcef**
- **Moulati Mohammed**

Supervision of Prof:

Sadok Djerraya

Discussion Committee:

Name and Familly name	Scientific Level22	Adjective
President	Assistant Professor ''A''	P.Abdelhamid Farradj
Supervisor and approval	Professor of Education "B''	Dr. Sadok Djerraya
Discussant	Assistant Professor ''A''	P.Hassane Boukhazna

UNIVERSITY YEAR : 2017/2018

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿15﴾

﴿سورة فاطر – الآية 15﴾

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ:

﴿اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ وَالْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ﴾

رواه البخاري (6007) ومسلم (589)

شكر وتقدير

نحمد الله الذي منا علينا ووفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور ❋جراية الصادق❋ الذي لم يدخر أي جهد في التوجيه والإرشاد والنصح والذي استفدنا من معلوماته القيمة.

وإلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى الوالدين العزيزين أدامهما الله

وجزيل الشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد بغية إتمام هذا العمل

والشكر إلى جميع الزملاء والزميلات في قسم سنة ثانية ماستر حكم راشد

وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الدراسين والباحثين.

مقدمة

مقدمة

"العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء" هكذا وصف الرئيس الجنوب أفريقي "مبيكي" في مؤتمر الأرض بجوهانسبرغ سنة 2011 معضلة الفقر.

فرغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، إلا أن تفاقم قضية الفقر خلال النصف الأخير من القرن العشرين بل وزيادة انتشاراها وضعها في مقدمة القضايا التي تتم دراستها وذلك بسبب خطورة هذه الظاهرة على الطبقتين الغنية والفقيرة على حد سواء.

حيث نجد أن 6 مليارات من البشر يعيشون فوق كوكب الأرض يبلغ عدد سكان الدول النامية منها 4.3 مليارات، يعيش منها ما يقارب 3 مليارات تحت خط الفقر المطلق، ومن بين هؤلاء يموت 35 ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويقضي خمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعا وفي الوقت الذي تتفاقم فيه مشكلات الفقر والبطالة وغيرها من الآفات والمشاكل الاجتماعية في العديد من دول العالم، تهدر مليارات الدولارات في التسلح، وشن الحروب، وافتعال الأزمات وإشاعة الفوضى.

على المستوى الوطني وفي ظل تفشي الفقر وارتفاع معدلات البطالة، انتشار الأمية وتدني المستوى الصحي، خاصة بعد النتائج المخيبة للتوقعات جراء تطبيق برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والتي أدت إلى انخفاض كبير في الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية في المجالات التي تمس الفقراء بصورة مباشرة.

من هنا أصبح من الضروري احتواء الظاهرة والسيطرة عليها وذلك بمراجعة السياسات التقليدية، وتقييم برامج تقليص الفقر، وتبني استراتيجيات جديدة تعتمد على تدابير ملائمة ترمي لتعزيز التنمية والمساواة مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة في شكل برامج اقتصادية متمثلا في برنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004) بقيمة 07 مليار دولار ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بغلاف مالي قدر ب 55 مليار دولار فبرنامج التوطيد الاقتصادي (2010-2015) واجتماعية بالرغم من أنها جاءت على خلفية تردي حاد للأوضاع الأمنية وغياب الاستقرار الحكومي واختناق الوضعية المالية جراء سقوط أسعار البترول، إضافة إلى أنّ ظاهرة الفقر لم تكن جديدة على المجتمع الجزائري بل متجذرة

منذ الاستعمار انخفضت معدلاتها بفعل بعض السياسات التنموية في فترات سابقة وطفت إلى السطح في الفترات الموالية نتيجة فشل تلك السياسات، مما جعلنا نبحث على مدى فعالية هذه السياسات ودورها في مكافحة الفقر وأثرها على التنمية في الجزائر.

1-الإشكالية

خطورة ظاهرة الفقر التي انتشرت في الجزائر مطلع الثمانينات وتزايد حدتها، دفع الحكومة الجزائرية للاهتمام أكثر وبجدية بهذه الظاهرة فاتّبعت بذلك مجموعة من البرامج والسياسات بهدف خفض معدلات الفقر، تنصب على الحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان والمتصلة بـ: القرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة؛ وقد كان لهذه السياسات آثارها على مستوى مؤشرات التنمية ورفع معدلات النّمو الإقتصادي . لاسيما للفترة 2005-2016، ومن ثم تتلخص مشكلة الدراسة في الآتي:

ما هي السّياسات الكفيلة بالقضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر وما هو دورها في تحقيق أهداف التّنمية ورفع معدلات النمو؟

2-التساؤلات الفرعية:

- ما هو واقع الفقر في الجزائر؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر؟
- ما هي السياسات التي اتبعتها الجزائر لمكافحة الفقر؟
- إلى أي مدى نجحت البرامج والسياسات الوطنية في مكافحة الفقر في الجزائر؟
- ما دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في الجزائر؟
- -ما دور السياسات الاجتماعية في مكافحة الفقر في الجزائر؟

3-مجالات الدراسة:

تعالج هذه الدراسة التقويمية سياسات مكافحة الفقر في الجزائر وأثارها على مؤشرات التنمية، وتتحدد مجالاتها المكانية والزمنية والموضوعية فيما يلي:

أ-المجال المكاني:

دراسة المحيط الداخلي للفقر في الجزائر، والمتمثل في دراسة واقع هذا الأخير ودور كل من الآليات والسياسات المبرمجة من طرف الدولة للحد من حدتها وتخفيض معدلات الفقر، وأثرها ومدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية، ورفع معدلات النمو.

ب-المجال الزماني:

حددت فترة الدراسة لتحليل هذه الظاهرة في ظل البرامج التنموية للفترة 2016/2005 باعتبارها فترة شهدت تطبيق عديد السياسات والبرامج التنموية في سبيل القضاء على الفقر.

4-فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة بين التنمية والحد من مشكلة الفقر.

- تؤدى السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر إلى تخفيض نسبة الفقر وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يلعب صندوق الزكاة دورا كبيرا في مكافحة الفقر في الجزائر .

- عدم فعالية السياسات الاجتماعية كان سببا رئيسيا في استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر.

5-الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

أ-الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية لدراسة هذا موضوع الفقر فيما يلي:

-أهمية موضوع الفقر باعتباره محل اهتمام العالم كله، كون الفقر من أهم المشاكل الاجتماعية

-التنمية تهتم بالجانب الاجتماعي للبشر وخاصة مكافحة الفقر، فهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات بين المجتمع .

- السعي لإيجاد نظام لمكافحة الفقر وتحقيق الرخاء والتلاحم والتكافل الاجتماعي

ب-الأهمية العملية:

-إبراز ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة تواجه مسار التنمية في الجزائر مع محاولة عرض مفاهيمها ومظاهرها.

-محاولة القيام بدراسة تحليلية للسياسات المعروضة حاليا والهادفة للقضاء على الفقر.

- تقييم سياسات مكافحة الفقر ورصد دورها في التشغيل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

6-أسباب اختيار الموضوع:

أما عن الدوافع الكامنة وراء اختيار هذا الموضوع فهي دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، تتمثل هذه الأخيرة في:

-عودة حدة ظاهرة الفقر في العشرية الأخيرة من القرن 20 وبأرقام مخيفة

-الاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بقضية الفقر خاصة في السنوات الأخيرة، وإعلان عام 1996 عام دولي للقضاء على الفقر.

7-المناهج المستخدمة:

من خلال هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات البحث فهو منهج يعتمد عليه الباحث للحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي للمجتمع وتساهم في تحليل ظواهره والوصف الدقيق الذي نحصل عليه باعتباره اللبنة الأساسية التي يبنى عليها كل بحث يصبو إلى ما هو أبعد من مجرد الوصف. حيث لا يقف على وصف الظاهرة فقط، بل يعطي خصائص هذه الظاهرة فهي تقوم بجميع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها، فهي بذلك لا تقف عند جميع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيف الحقائق والبيانات وتحليلها، ثم استخلاص النتائج وتعميمها.

8-صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت الدراسة مسألة الحصول على الإحصائيات الجديدة نذكر منها مثلا تلك المتعلقة بصندوق الزكاة حيث وجدنا تحفظا في التقارير والسجلات والإحصائيات الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

كما وجدنا صعوبة في المراجع المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع في الجزائر، خاصة أن آخر تقارير التنمية البشرية في الجزائر كانت سنة 2008، وآخر دراسة خاصة بمسح المستوى المعيشي للأسر الجزائرية كانت سنة 2005، وبالنسبة لتقرير التنمية البشرية.

9-الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الفقر، كما أن الدراسات التي اهتمت بهذا هذا الموضوع تنوعت بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنجد منها:

1/-شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر.** (دراسة حالة الجزائر 2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011

أكدت هذه الدراسة على ضرورة تطبيق الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاه ممكن في حدود الموارد المتاحة، وكذا ضرورة الالتزام بمبادئه لتوسيع نطاق قدرات الدولة على إدارة مواردها، فالمشاركة والشفافية وحكم القانون والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تركز على الأفراد، كما أنه وفي إطار سياسة الحوكمة التي اعتمدتها الجزائر من أجل تحقيق الأهداف الانمائية للألفية تم إطلاق سياسات وبرامج تنموية كبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي في سبيل القضاء على صور وأشكال الفقر والبطالة ورفع معدلات النمو الإقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

2/-بوساق كريمة، **سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**. (رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر)، 2005

الدراسة التي أفضت للخروج بالنتائج التالية:

1-أن المديونية الخارجية للبلدان النامية تمثل عبئا ثقيلا على اقتصاداتها ومن ثم تعمل على الإضرار بجهود التنمية فيها، وهي تجعلها في تبعية مستمرة للدول المتقدمة.

2-أنّ برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الدول النامية في تطبيقها كانت لها آثار سلبية على الطبقات الفقيرة في المدى القصير على الأقل.

3-أن موضوع التنمية في الدول النامية اقتصر على موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان وليس على البناء المتواصل لقدرات البشر وزيادة الخيارات أمامهم للاستفادة من قدراتهم المكتسبة.

4-أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل و توفير السكن و المساعدة لعديمي الدخل قد أخفقت بسبب تضافر عاملين اثنين: هما عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية وضخامة الحاجات.

5-أن غياب النمو المستمر في القطاعات الإنتاجية العمومية والخاصة يهدد الانسجام الاجتماعي ويبقى عدد مناصب الشغل المستخدمة ضعيفا، خاصة وأن أغلبها مناصب شغل مؤقتة.

6- أنه وبرغم من تبني استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر بالجزائر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها .

3/-حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**. (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013،

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، تناولت في الفصل الأول الفقر كظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد تجمع بين فقر الدخل، والفقر البشري، وقد تمّ قياس هذه الظاهرة من خلال جملة من المؤشرات. كما تناولت العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي والفقر وكيف يؤثر

النمو الاقتصادي على الفقر، وفي الفصل الثاني تناولت تجربتي كل من ماليزيا والصين حيث استطاعت هذه الدول أن تخفض من نسب الفقر بشكل كبير.

وفي الفصل الثالث تطرقت إلى حالة الجزائر من خلال تحديد التركيز على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ظل البرامج التنموية، التي كان هدفها هو تخفيض نسبة الفقر. وفي الفصل الأخير كان تقييم لما حققته تلك السياسات في توجهها نحو القضاء على الفقر.

4/-حفصي بونبعو ياسي، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول تناول **الفصل الأول** تعريف الفقر، كما تطرق إلى خطوط ومؤشرات قياسه، وكذا التوزيع الجغرافي للظاهرة وأسباب انتشارها وهذا لمعرفة المناطق الأكثر تضررا منها.

الفصل الثاني تناول التنمية المستدامة كسبيل لدعم مكافحة الفقر اجتماعيا، وذلك بذكر بعض عموميات حول التنمية المستدامة والتحديات المفروضة عليها، أمّا **الفصل الثالث** فقد خصص لدراسة فقه الزكاة، والذي يتناول الجانب الشرعي لها، وذلك من خلال تقديم مفاهيم عامة حولها، كما تم ذكر آثارها على المجتمع، سواء على الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي، ودورها في حركة النقود والمال.

الفصل الأخير وهو فصل تطبيقي تطرق إلى بعض النماذج للدول الإسلامية الرائجة في مجال جمع الزكاة، ثم ذكر مراحل نشأة صندوق الزكاة الجزائري، ودوره في مكافحة الفقر مع ذكر الإحصائيات المتعلقة بعملية الجمع والتوزيع.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

– موضوع التنمية في الدول النامية اقتصر على موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان وليس على البناء المتواصل.

– يبقي عدد مناصب الشغل المستخدمة ضعيفا، خاصة وأن أغلبها مناصب شغل مؤقتة.

– بالرغم من تبني استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها .

– عدم متابعة الدولة للمساعدات والإمدادات التي تقدمها ضمن البرامج الحكومية لمساعدة الفئات الأكثر تضررا ما أدى إلى عدم وصولها إلى مستحقيها.

– لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من الاهتمام بالجانب الاجتماعي، بتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين مستوى المعيشة والتعليم والاهتمام بالجانب الصحي، إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة.

الجزائر تمتلك كل الإمكانيات والمقومات التي تمكنها من مكافحة الفقر وتحقيق التنمية.

– التأخر في إنشاء مؤسسة الزكاة في الجزائر رغم الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في مكافحة الفقر

–حصيلة الزكاة في الجزائر في ازدياد مستمر، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن الحصيلة المرجوة مقارنة مع تعداد السكان.

10–النّظريات المفسرة لظاهرة الفقر:

1–نظرية ثقافة الفقر:Culture of Poverty

تطرح نظرية "ثقافة الفقر" أن الفقر ليس نتيجة لنواحي القصور والعجز الفردية، بل هو نتاج بيئات ثقافية اجتماعية معينة، حيث ينشأ الأطفال في هذا الوسط.

وقد عرّف لويس ثقافة الفقر بأنها طريقة لحياة تنتقل من جيل إلى جيل وتزود الأفراد بأسلوب مميز للمعيشة، ووصف ثقافة الفقر من خلال خصائص متعددة، اقتصادية واجتماعية ونفسية مترابطة، فذكر أن الخصائص الاقتصادية تتمثل في الصراع من أجل البقاء، والبطالة...

ويميل المنظرون في هذا الاتجاه إلى التأكيد على أن هبوط الهمة وغياب الحوافز وانعدام الطموح بين الفقراء ليست أسبابًا في شيوع ثقافة "التبعية"، بل هي في واقع الأمر "محصلة ونتيجة" للقيود المفروضة على أوضاعهم.[1]

2-نظرية الفقر الناجم عن التباينات الجغرافية:

تتمحور هذه النظرية على حقيقة أن السكان الذين يعيشون في منطق تفتقر إلى الوسائل الضرورية للوصول إلى تحقيق مستوى معيشي لائق. حيث أكد شو (Shaw) المفكر البريطاني صاحب هذه النظرية على إن للموقع الجغرافي وعدم توفر المؤهلات والظروف المحفزة أثرا مباشرا في المزيد من الفقر.

وبالتالي فإن المزيد من النتائج السلبية الناتجة أن الفقر والمرتبطة به تؤدي إلى ازدياد معدلات الجريمة وضعف الخدمات الاجتماعية. حيث أكدت هذه النظرية على جانب معين يمكن اعتباره أحد المشاكل المزمنة التي تواجهها البلدان النامية ولاسيما الفقيرة منها حيث يتمثل في الموارد البشرية ذات المستوى العالي في التحصيل العلمي والمهارات العملية فإنّها تبدأ بالانتقال إلى المناطق الفنية فهذا يؤدي إلى فقدان تلك الثروة التي كانت بالإمكان أن تسهم إلى حد بعيد في معالجة مشكلة الفقر وهذا يؤدي إلى تراجع فرص العمل وتدني

[1] حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة2005-2014** . (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013)، ص 14

مستوى الأجور إضافة إلى تضاؤل وانعدام المحفزات في العمل والسعي إلى تجاوز هذه الحالة.[1]

3-نظرية الحلقة المفرغة للفقر: Vicious Circle Of Poverty

تشير هذه النظرية راغنار نركسه **Ragnar Nurkse** إلى إن أساس الفقر هو مستوي الدخل الفردي فمن المعروف أن للفقر حلقة مفرغة وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ومن انخفاض مستوى التغذية وبعداه انخفاض الصحة والتعليم وانخفاض الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى. وأن الفكرة المعتمدة في هذه النظرية هي أن الأفراد من ذوي الدخول المرتفعة (الأغنياء) يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا، بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة (الفقراء) من أن يقوموا بذلك بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر. [2]

4-نظرية مالتوس عن حتمية الفقر:

تقول ببساطة أن البشر على الكرة الأرضية يتكاثرون بصورة لن تتحملها قدرات الطبيعة، فالبشر يتكاثرون بطريقة هندسية (1 ، 2 ، 4 ، 8 ، 16 ، 32... وهكذا) بينما الغذاء يزداد بشكل حسابي بسيط (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5... وهكذا)، وسيأتي يوم لن يكفي الغذاء للأفواه الجائعة، وهذا يؤدي إلى انتشار الحروب من أجل الغذاء ومن أجل الماء، هذا بالنسبة للعلاقة بين الشعوب والأمم، أما للعلاقة في المجتمع الواحد، فسيؤدي إلى البقاء للأصلح، وسوف ينتشر الفقر والمرض، وخلص إلى إن حتمية الحروب بين الأمم، وإلى

[1] **المرجع نفسه**. ص 15

[2] ياسين شكيمة، **الفقر في دول غرب أفريقيا وآليات مكافحته 1999-2010 دراسة تقويمية**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أفريقية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 20

حتمية الفقر بين المجتمع الواحد، والحلول التي قدمها دعت إلى تحديد نسل الفقراء، حتى يستطيعون إن يكفل احدهم عائلته بصورة كريمة.[1]

5-نظرية الرّفاهية: Individuel théorie

بنيت هذه النّظرية على مفهوم المنفعة وباعتبار أن قياس المنفعة صعب للغاية، فقد اهتدى أصحاب هذا الطرح إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية، أو ما يسمى بالفقر النقدي باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، كونها أفضل معبر عن مستوى الرفاه، وعليه فإن معيار الفقر في هذا النهج هو الدخل، والفقر يفهم على أنه لا كفاية الرفاه الاقتصادي. لقد حاول مارتن رفاليون Martin Ravaillion إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث حاول رفاليون قياس مستوى الرفاهية بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك، بحيث تشمل هذه الدالة على أبعاد متنوعة للرفاه، وبذلك فإن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة.[2]

11-خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ثلاث فصول مقسمة على النحو التالي:

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للفقر والتنمية في الجزائر

تناول هذا الفصل في مبحثه الأول الإطار النظري لظاهرة الفقر وواقعها في الجزائر حيث تطرقنا لمفهوم الفقر، وأهم أسبابه وصوره في الجزائر، وتناول المبحث الإطار النّظري للتنمية ومؤشراتها وواقعها في الجزائر.

[1] محمد سلمان شناوة، **نظرية مالتوس عن حتمية الفقر**. الحوار المتمدن، العدد: 4381 - 2014 / 3 / 2 - 22:07

[2] Martin Ravaillion(1996), **comparaison de la pauvreté** : concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22, Banque Mondiale, Washington, P3.

الفصل الثّاني: سياسات وآليات مكافحة الفقر في الجزائر

وتناولنا في المبحث الأول أهم السّياسات الاقتصادية متمثلة في برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 وكذا التعريف بصندوق الزكاة الجزائري كآلية لمكافحة الفقر في الجزائر، في المبحث الثاني تناولنا أهم السياسات الاجتماعية للجد من الفقر متمثلة في برامج التشغيل المختلفة وسياسات الإسكان التي انتهجتها الدولة في هذا الصدد وكذا برامج الحماية والتضامن الاجتماعي.

وفي الفصل الثالث والأخير: قمنا بعملية تقييم للسياسات المنتهجة في سبيل مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر وانعكاساتها على معدلات البطالة والنّمو الاقتصادي وأيضا تحسين المستوى المعيشي للأفراد كمؤشرات للتنمية في.

الفصل الأول:

التّأصيل النّظري والمفاهيمي للفقر والتّنمية في الجزائر

تمهيد:

تطور ظاهرة الفقر وتسارع انتشارها في الدول النّامية خاصة أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي والمحلي بها، فالفقر أخذ في التزايد رغم النداءات الحثيثة التي تطلقها المنظمات الدولية للتحذير منه فقد أضحت مشكلة اقتصادية وقضية انعكست على حياة المجتمعات وشكلت تحديا صارخا للإنسانية. ومن الطبيعي فإن دراسة أي ظاهرة يتطلب وضع تعريف واضح بشأنها للمساعدة في فهمها وتحليلها. للوصول إلى تقييم الاستراتيجيات والبرامج المتبناة لمحاولة استئصال هذه المشكلة، وسنعمد في هذا الفصل إلى محاولة وضع ظاهرة الفقر ضمن إطارها المفاهيمي وتحديد أهم الأسباب التي أدت إلى انتشارها وواقعها في الجزائر كجزء أول ثم تحديد الإطار النظري للتنمية كمتغير تابع وتحديد أهم أبعادها ومؤشراتها.

المبحث الأول: التأصيل النظري لظاهرة الفقر وواقعها في الجزائر

الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للدارسين والباحثين وكذا تعدد أبعاد ظاهرة الفقر، أدى لصعوبة تحديد مفهوم موحّد لهذه الظاهرة، إضافة إلى ارتباطها بنظريات التنمية المختلفة من جهة أخرى. كل تلك عوامل أدت إلى تشوه مفهوم الفقر لتحديده بدقة. في هذا الإطار سنتناول عديد التعريفات التي مست الفقر باختلاف مدلولاتها اللفظية وكذا التفرقة بينها وبين مرادفات مشابهة (المسكين، المحروم...)، والخلص بتعريف إجرائي للمفهوم.

المطلب الأول: تعريف الفقر

أ) التّعريف اللّغوي للفقر: يعرّف الفقر في قواميس اللغة العربية (بالفرنسية: **La pauvrete**) أنّه الحاجة وهو ضد الغنى مثل الضعف، ورجل فقير من المال، قدر ذلك ألا يكون له ما يكفي عياله، وقد فقر، فهو فقير، والجمع فقراء،[1] و**الفقير**: مكسور فقار الظَّهر، وهو مشتقٌّ من انفقار الظَّهر، أي انكسار فقاره، فكأنَّ الفقير مكسور الظَّهر من شدَّة حاجته، والفقير الَّذي له ما يأكل، والمسكين مَنْ لَا شيء له.[2]

وقد اختلف أهل العلم على الفرق بين الفقير والمسكين، أوصلها الماوردي إلى ستَّة أقاويل:

أولها: أنَّ الفقير: المحتاج المتعفِّف عن المسألة، والمسكين: المحتاج السَّائل.

والثَّاني: أنَّ الفقير هو ذو الزَّمانة من أهل الحاجة، والمسكين: هو الصَّحيح الجسم منهم.

والثَّالث :أنَّ الفقراء هم المهاجرون، والمساكين: غير المهاجرين.

والرَّابع :أنَّ الفقير من المسلمين، والمسكين: من أهل الكتاب.

والخامس :أنَّ الفقير الَّذي لا شيء له؛ لأنَّ الحاجة قد كسرت فقاره، والمسكين الَّذي له ما لا يكفيه لكن يسكن إليه.

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**. المجلد التاسع، دار الحديث، 2009، ص 140

[2] أحمد محمد عاشور، **تعريف الفقر**. 2016/8/2، شبكة الألوكة، في: http://www.alukah.net/culture/0/106162/#ixzz5CeJp39P تاريخ الاطلاع: 2018/02/10 على الساعة: 23:00

1-في الشريعة: ورد في غريب القرآن الكريم أنَّ الفقر استعمل على أربعة أوجه:

الأَوَّلُ :وجود الحاجة الضَّرورِيَّة، وذلك عام للإنسان ما دام في دار الدُّنيا، بل عام للموجودات كلها، وعلى هذا قوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ** ﴾**[فاطر: 15]**، وإلى هذا الفقر أشار بقوله في وصف الإنسان:﴿ **وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ** ﴾**[الأنبياء: 8]**

والثَّاني: عدم المقتنيات، وهو المذكور في قوله تعالى:﴿ **لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ** ﴾**[البقرة: 273]**

الثَّالث: فقر النَّفس، وهو الشَّره المعنيُّ بقوله -عليه الصلاة والسلام: "**كَاد الفقر أنْ يكون كفرًا**[1]."

الرَّابع: الفقر إلى الله المشار إليه بقوله -عليه الصَّلاة والسَّلام: "**اللّهم أغنِني بالافتقار إلَيْك، ولا تُفقرني بالاستِغناء عنْك.**[2]

والسَّادس: أنَّ الفقير الَّذي له ما لا يكفيه، والمسكين: الَّذي ليس له شيء يسكن إليه.[3]

ب) التعريف الاصطلاحي للفقر:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت تعريف الفقر، رغم أن هذا لا يعني أنها كانت مختلفة فيما بينها وإنما على العكس فقد جاءت مكملة لبعضها، والأكيد أن سبب اختلاف تلك التعاريف راجع إلى اختلاف وجهات نظر الدارسين له، فظاهرة الفقر **The phenomenon of poverty** ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة؛ اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، بيئية.[4]

---

[1] أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**. ج1، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ص ص495-496

[2] أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، **شعب الإيمان**. تحقيق: مُحَمَّد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1989، ص267

[3] علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **النكت والعيون (تفسير الماوردي)**. دار الكتب العلمية، بيروت، ص374

[4] حصري وري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة)، 2009/2008، ص3

من هذه التعاريف والتي يمثل كل منها زاوية فكرية معينة نوضحها بعضها فيما يلي:

الاتّجاه الأوّل: لأوسكار لويس (Oscar Louis) حيث يعتبر من الآراء التي اكتسبت تأييدا كبيرا لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والذي ميز في دراسته بين الفقر وثقافة الفقر فهو ينظر للفقر ليس كحالة اقتصادية وإنّما كثقافة للفقراء.[1] ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن أغلب بحوث الفقر تنطلق من التعريف الظاهر لمفهوم الفقر والذي يشير إلى تلك الفئة أو الجماعة من الناس الموجودة في أي مجتمع، والتي تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات تجعلهم يوصفون بشكل حدسي بأنهم فقراء، وهو تعريف غامض وغير دقيق.[2]

الاتّجاه الثّاني: تعريف **روبرت مكنمار (Maknamar Robert)** الرئيس السابق للبنك الدولي وهو يركز على المؤشرات الاجتماعية على وجود الفقر، وقد قدم تعريفا للفقر على أنه: (تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة).[3]

الاتّجاه الثّالث: يعرفه **فيليب عطية** كالتالي: (يعتبر الفقر بشكل عام أنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل).[4]

انطلاقا من التعريف يتبين لنا ارتباطه بالمؤشر المادي كمقياس للتصنيف ضمن خانة الفقر رغم أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال وضعه كمعيار، فالأمر لا يكون سيانا بين فقير في عالم متقدم وآخر في دولة نامية. فالأوّل يمكن ألّا يعتبر كذلك في عالم الثاني.

ورغم أن هذا التعريف يعتبر مقياسا يستند عليه في التصنيف في الدول المتقدمة إلا أنّه لا يخلو من العيوب كونه يشمل جميع فئات المجتمع رغم أنه يمكن أن تحتوي أشخاصا فقراء في إحداها وكذا تستبعد أشخاصا فقراء حقا.

---

[1] عبد الرضا كيطان، **ثقافة الفقراء وآليات التكيف**. رؤية أنثروبولوجية اجتماعية لواقع فقراء المساكن العشوائية في مدينة الديوانية، جامعة المنصورة، مصر، 2013، ص10

[2] حصري وري نادية، **نفس المرجع السابق**، ص4

[3] حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 13

[4] فيليب عطية، **أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث**. عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص10

الاتّجاه الرابع: تعريف **الدكتور حمدي عبد العظيم:** (الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو الشعوب. ويعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجاته وبعبارة أخرى هو الفرد أو الشعب الذي يعيش عند مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يعتبره بعض الاقتصاديين الكلاسيك مستوى حديا إذا تجاوزه الفرد أو الشعب أحس بيسر الحياة، وبد أ يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية.)[1]

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب. ويعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه أو مسكنه بشكل كان لاحتياجاته. وبعبارة أخرى هو الفرد أو الشعب الذي يعيش عند مستوى الكفاف.

الاتّجاه الخامس: من خلال دراسات بعض الاقتصاديين وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي عرفت الفقر على أنه: **(عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة، وتظم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض).**[2]

الاتّجاه السّادس: تعرف بعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي الفقر بأنه: "الحرمان الشديد من الحياة الرضية، والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض وقلة الدخل والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من المدرسة، وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وانعدام حيلته، وانعدام أو نقص الحريات المدنية والسياسية."[3]

---

[1] حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**. دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995، ص 10.

[2] سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر: مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 42

[3] ابراهيم غرايبية، **خريطة الفقر في العالم، معهد الجزيرة للإعلام**. 2004، على الرابط: www.aldjazeera.net تاريخ الإطلاع 2018/02/02 الساعة: 18:35

ونظرا لأهمية هذه الظاهرة وبناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47/196 فقد تم تحديد تاريخ 17 أكتوبر من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر. حيث احتفل بهذا اليوم لأول مرة في عام 1987 بناء على النداء المقدم من طرف **جوزيف وريزنسكي Joseph Wresinski**. 1948.[1]

إن محاولة إيجاد مفهوم محدد وواضح للفقر يخضع لمنطلقين أساسين هما:

المفهوم المادي المتمثل في معايير الدخل، والحاجات الأساسية، ومفهوم القدرة. إلا أنه يجب التمييز بين الفقر بصفته ظاهرة اجتماعية تاريخية، تعبر عن الوجه الآخر لصور التمايز الاجتماعي واللاّمساواة وانعدام العدالة، التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية.

الفقر بصفته مصطلحا ومفهوما: فالفقر بصفته تجريدا وتنظيرا لا يمكنه اختزال هذه الظاهرة، ولا حتى التعبير عن كل أبعادها. ومنه فإن المسألة ليست ذات طبيعة معرفية ومنهجية فحسب، بل لها طابع عملي أيضا، فالتعريف والمقاربة المختارة لدراسة ظاهرة الفقر لها ارتباط مباشر بالسياسات والآليات الممكنة لمكافحتها[2].

بعد عرض جميع هذه الاتّجاهات لتعريف الفقر يمكننا الوصول إلى أن مفاهيم الفقر تتفاوت بين مفهومين الأول ذو معنى عملي مادي، ذلك الذي يعكس إمكانية تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد الحاجة دون الكمالية أو التحسينية، وآخر اجتماعي نفسي للفقير يعكس حقه الحصول على تلك الحاجيات وتجعله يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية.

[1]The International Day for the Eradication of Poverty and human rights http://www.un.org/esa/socdev/poverty/ consulte le 21/04/2018 a 21:00

[2] ياسين شكيمة، **مرجع سبق ذكره**.ص 10

المطلب الثاني: أسباب الفقر في الجزائر

1-الأزمة الأمنية التي مرت عليها الجزائر بداية التسعينات:[1] المواجهات بين قوات الأمن والمجموعات الاسلامية المسلحة والتي أوقعت ما بين 150 إلى 200 ألف قتيل منذ 1992 والتي أدت إلى نزوح كثيف إلى الأحياء الفقيرة في المدن مما ساهم في تفشي ظاهرة البطالة، الأمية، تدني مستوى المعيشة، ضعف القدرة الشرائية، الحرمان وتفاقم الفقر في المناطق الريفية وضعف الخدمات الصحية. حيث تم تصنيف الجزائر في المركز 103 من بين 173 بلدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2005.[2]

2-النّمو الديموغرافي: لم تسلم الجزائر من التزايد الكبير في السكان، فقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون نسمة سنة 2000، ثم ارتفع إلى 37.90 مليون نسمة سنة 2010.

جدول (رقم 01): يوضح التزايد السكاني في الجزائر[3]

السنوات	1977	1987	1998	2000	2005	2010
عدد السكان	16.94	23.04	29.10	30.66	34.73	37.90

جدول (رقم02): تطور معدل النّمو الطبيعي في الجزائر (1990-2014)[4]

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السكـــــان									
عدد السكان في وسط السنة (بالآلاف)	25 022	30 416	34 591	35 268	35 978	36 717	37 495	38 297	39 114
النمو الطبيعي (بالآلاف)	624	449	663	690	731	748	808	795	840
معدل النمو الطبيعي (%)	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15

[1] حصري وري نادية، **مرجع سابق**. ص 90

[2] سعيدي يحي وبرحومة عبد الحميد، **ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها**. جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص10

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، 2008

[4] ديموغرافيا الجزائر، **المكتب الوطني للإحصاء**. الإصدار 690، 2014. ص 5

ويؤدي النّمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثار ضارة على ميزان المدفوعات.

كما أن النمو الديموغرافي المتزايد يؤثر بشكل كبير على ارتفاع معدلات البطالة

3-سياسات التعديل الهيكلي والمديونية الخارجية: إن سياسة التعديل الهيكلي **Structural Adjustement** المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي **FMI** والبنك الدولي للإنشاء والتعمير **IBRD** على الدول المقترضة تلزمها بتخفيض نفقاتها الاجتماعية لكي تتمكن من تسديد القروض.[1]

وتعتبر الجزائر من البلدان النامية التي شهدت أزمة ديون خارجية مطلع التسعينيات، مما أجبرها على طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها تطبيق برنامج للتكييف الهيكلي.[2] وفيما يلي بعض الإحصائيات ذات العلاقة بأزمة المديونية في الجزائر:

الجدول (رقم 03): إحصائيات المديونية في الجزائر (1994-2006)[3]

السنوات	الديون الخارجية	الديون الخارجية	خدمة الدين الخارجي	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي
1994	1.13	28.37	4.272	8.9	41.37
1995	2.06	30.44	4.3	10.26	41.40
1996	2.358	31.062	4.172	13.22	46.61
1997	2.19	28.7	4.421	13.8	48.19
1998	2.19	28.48	5.137	10.1	48.14
1999	2.01	25.89	5.3	12.32	48.69

[1] سعيدي يحي وبرحومة عبد الحميد، **نفس المرجع السابق**. ص 3

[2] عبد الحميد مرغيت، **أزمات المديونية في البلدان النامية وبرامج التكييف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ص10

[3] **المرجع نفسه**. ص 11

2000	0.177	25.088	4.6	21.65	54.44
2001	0.260	22.311	4.6	19.09	61.31
2002	0.102	22.54	4.5	18.71	56.32
2003	0.150	23.302	4.7	24.46	67.29
2004	0.410	21.411	4.0572	32.2	83.92
2005	0.71	16.48	4.3985	46.3	105.46
2006	0.010	5.602	2.275	54.7	114.53
2007	0.717	4.889	1.5877	60.6	130.37
2008	1.304	4.282	0.8095	78.6	174.56
2009	1.492	3.921	0.8136	45.2	138.79

لقد بلغ مجمل الديون الخارجية سنة قبل تنفيذ الشروع في تنفيذ البرنامج سنة 1993 24.88 مليار دولار لكنه ارتفع عند بداية التطبيق سنة 1994 حيث أعيدت جدولتها بمعدل سعر صرف 50 دينار مقابل 1 دولار أي ما يقابل 800 مليار دينار وقد استمرت الزيادة في الاستدانة الخارجية لغاية 1996 حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها فقد بلغت 31.651 مليار دولار وهذا نتيجة القروض والتسهيلات الائتمانية المحصل عليها في إطار الإصلاح، وبدأت في الانخفاض مع نهاية تطبيق البرنامج، كما أن إجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية أدت إلى تخفيض خدمات الديون هو ما كانت 9،5% مليار دولار سنة 1993 أصبحت 4،5 %مليار دولار في سنة 1997 وذلك نتيجة فترة الإعفاء التي استفادت منها الجزائر، وبالتالي نجد أن معدل الخدمات الديون انخفض من 82.2 % سنة 1993 إلى نسبة 47.1 %سنة 1994 وهي أول سنة في الإصلاح الموسع واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى 30،3 % سنة 1997.

إن لجوء الجزائر إلى هيئة الصندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية

(انخفاض النمو، تعطيل الإنتاج، زيادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية...)[1]

وعلى الرغم من نتائج هذه السّياسات التصحيحية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، فتطبيقها لمدة أربع سنوات (**1994-1998**) أعطى بسياسة اقتصادية جيدة لكنه لم يعطي سياسة تنموية دائمة، فقد اعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة الفقر، وازدياد معدلاته في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، قد ساهم في تدهور مستوى معيشة السكان. فإلغاء التدعيمات الغذائية (على سبيل المثال فقط) قد أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بنسبة **5/1**، لاسيما بالنسبة للفئات الأكثر حرمانا.[2] كما أدت إلى تسريح ما يقارب 500.000 عامل سنة 1995، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96.000 عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح أحد أهم المشاكل المسببة للفقر.

4-البطالة: تم تسجيل تزايد مستمر لمعدل البطالة خلال السنوات 2010، 2011 و2012، لينخفض سنة 2013 إلى 9.80 %، والذي يمثل مؤشرا ايجابيا قد يعكس السياسة التنموية المنتهجة في ذلك الوقت. لكن ما ميّز سنة 2014، هو ارتفاع معدل البطالة إلى 10.6 %، حيث عرفت الجزائر في هذه السنة تدهورا لأسعار النفط، إذ بلغت الأسعار أكثر من 100 دولار قبل سنة 2014 لتصل إلى أقل من 50 دولار سنة 2016. استمرار انخفاض أسعار النفط، قد انعكس سلبا على العمالة في الجزائر، نتيجة للسياسة التقشفية المنتهجة. وقد تم تسجيل ارتفاع مطرد لمعدل البطالة في 2015 و2016.[3]

[1] مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثارها**. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014

[2] عريس مختارو بابا عبد القادر، **محددات وأسباب الفقر في الجزائر**. مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 7، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 287

[3] لامية حمايزية، **البطالة سبب أو نتيجة للفقر**. مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017، ص 296

جدول (رقم 04): يمثل التطور السنوي لمعدلات البطالة ما بين (1984-2016)[1]

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدلات البطالة %	8.7	9.7	11.4	21.4	23.3	18.1
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل البطالة %	19.7	21.2	23.8	23.2	24.36	28.1
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدلات البطالة %	25.9	24.41	28.13	29.29	28.89	27.3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات البطالة %	25.66	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدلات البطالة %	11.3	10.2	10	10	11	9.8
السنوات	2014		2015		2016	
معدلات البطالة %	10.6		11.2		10.5	

يمكن القول أنّ البطالة تسبب سلسلة من الحالات المختلفة من إقصاء وتهميش، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية، حيث يظهر الفقر عندما ينعدم دخل الفرد العامل، أو حين يقتصر دخله على إشباع الحاجات الأساسية، كما أن الجهل والمرض وغيرهما من الآفات الاجتماعية تسببها البطالة بسبب قلة الدخل لأن مردها الفقر.[2]

إذن يمكننا القول أنّ أسباب وعوامل الفقر في الجزائر تنوعت بين أسباب داخلية ولدتها ظروف معينة وأخرى دولية وعوامل إدارية تنظيمية كان سببها سوء التسيير في فترة من الفترات.

[1] هيذب سهام، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر باستخدام نماذج BOX-Jenkins للفترة 1984-2016**. (مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، 2017/2016، ص 24.

[2] رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها (الفقر والبطالة)**. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2014/2013، ص 207

المطلب الثالث: آثار وأشكال الفقر في الجزائر

أكدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفقر أن ربع الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر، وأكدت أن **10%** من الجزائريين يستولون على **80%** من ثروات البلاد[1].

في الفترة الممتدة ما بين 2009-2013 أن متوسط نسبة الفقر بلغت 5.7% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء، التي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ 22%، وانخفضت إلى 11.1% سنة 2009 وسجلت تحسنا خلال سنتي 2013 و2014. كما يبينه الجدول التالي:

جدول (رقم 05): معدلات الفقر في الجزائر 2009-2014[2]

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الفقر %	11.1	9.8	6.2	5.55	5.20	5.03

شكل (رقم 01): منحنى بياني يوضح تطور معدلات الفقر في الجزائر 2009-2014[3]

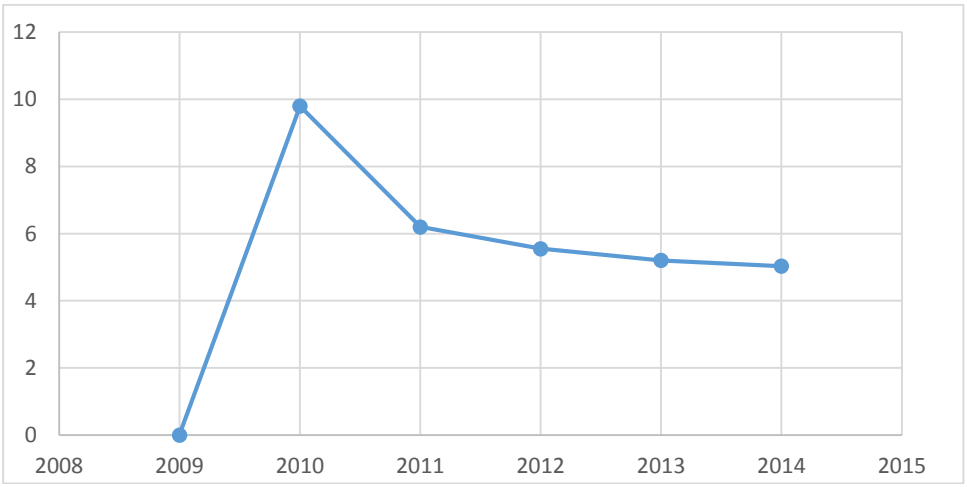

[1] عبد الحميد بن محمد، تقرير: **ربع الجزائريين فقراء**. الجزيرة نت، بتاريخ: 17/10/2016 على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness تاريخ الاطلاع: 2018/01/09 على الساعة 13:00.

[2] حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014. ص19.

[3] من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

يمكن القول أنّ بروز ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر، كان لها آثار وخيمة على المجتمع الجزائري وخاصة على الجانب الاجتماعي، وسنقوم بذكر ما يلي:

1-المستوى الصحي: حيث أصبح الوضع الصحي للجزائريين في تدهور مستمر، وازداد سوءا في سنوات السبعينات حيث عرف ظهور أو بالأحرى عودة بعض الأمراض القديمة التي تمكنت الجزائر من القضاء عليها في سياستها الصحية (الجرب، السل، الرمد الحبيبي والتفويد) ومن العوامل التي أدت لظهور هذه الأوضاع وهي:

-حذف معونات الدولة للأدوية جعل أسعارها ترتفع ارتفاعا فاحشا.

-ارتفاع الأتعاب الطبية التي لا تتوافق عموما مع التعريفات المنصوص عليها في التنظيم.

-مساهمة المرضى في مصاريف الفحص في المستشفيات، بعد أن كانت هذه الفحوص مجانية[1].

المعاناة التي يعيشها المواطن الجزائري من غلاء تكاليف العلاج تجعله يتهاون في إجراء التحاليل الطبية أو الأشعة إلى جانب تدني الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية، وكذا الغلاء الفاحش للأدوية زيادة على ما قد تسببه هذه الأوضاع من انتشار بعض الأمراض العضوية الناتجة عن اضطرابات نفسية كالتوتر والقلق ويستغرق علاجها وقتا طويلا وأدوية باهظة الثمن، وهذه الفئات أصبحت تغذي فئات الفقراء وتزيد من اتساع دائرة الفقر.[2]

2-التسرب المدرسي والعمل المبكر للأطفال:

يبلغ عدد الأطفال من 5 إلى 14 سنة على المستوى الوطني 7.410.575 في إحصاء سنة 1998. عدد الراسبين منهم في التعليم يقدر بـ 500.000 تلميذا سنويا منهم 200.000 تلميذا من التعليم الأساسي و130.000 تلميذا في نهاية التعليم الأساسي 140.000 تلميذا في نهاية التعليم الثانوي.[3] من هذه الإحصائيات يمكننا أن نستنتج أن نسبة الرسوب ترتفع كلما زاد المستوى الدراسي حيث نجد أن جزء من هؤلاء مهددون إما بالتوجيه بالطرد النهائي من المؤسسة الظاهرة التي تنتشر على مستوى التعليم الثانوي،

[1] بوعوينة سليمة، **ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر**. (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2003)، ص23

[2] **المرجع نفسه**. ص 23

[3] الديوان الوطني للإحصائيات.

رغم ما قيل مرارا أن الجهاز المدرسي ملزم بوضع حد لذلك جراء ما ينجر عنه من مأساة استغلال الأطفال لأن العديد منهم مجبرين على العمل وليس لديهم اختيار آخر، فإمّا المدارس منعدمة أو إما المدارس تحت المستوى أو إما تكلفتها باهضة.

كما بينت دراسة حديثة العهد لوزارة التضامن الوطني حجم عمل الأطفال قدر بـ: 1.300.000 طفلا معوزا، منهم 56 % بنات من 6 إلى 17 سنة هن مرغمات على العمل، ومن المفروض أن تكون في المدرسة لأنها في سن الدراسة الإجبارية. ويبدو أن 4,15 % من الأطفال العاملين هم يتامى من الأب أو الأم، 1,52 % يقيمون في الريف؛ 28 % لهم أقل من 15 سنة.[1]

وضع تشغيل الأطفال في الجزائر يختلف تماما عما هو حاصل في كثير من البلدان، حيث أن تشغيل الأطفال ينحصر في كل من العمل الفلاحي وكذا في بعض النشاطات ذات الطابع العائلي، (لاسيما عند التجار الصغار والحرفيين في مجال الخدمات الصغيرة كتوزيع الصحف، بيع المستهلكات وغيرها). ولم يظهر في الجزائر حالات لسوء معاملة ولا للاستغلال التي جاءت لتحاربه الاتفاقيات الدولية الخاصة بوضع الطفولة. وقد يرجع ذلك إلى العادات التي ترفض الاستغلال وكذلك المناهج الاجتماعية، لاسيما مجال التعليم ومجال التكوين المهني وتشريعات العمل المعمول بها.[2]

3-تردي الأوضاع الأمنية

تؤكد العديد من الدراسات المختصة وجود تناسب طردي بين كل من ظاهرة الفقر والجريمة. فكلما زادت نسبة الفقراء تفشت الجريمة بكل أشكالها. حيث يؤكد الأطباء النفسانيين أن الفقر والحاجة يدفعان المراهق والشاب إلى ارتكاب شتى أنواع الجريمة للحصول على مبلغ مالي ولو كان بسيطا، كما أن انتشار تناول المخدرات في أوساط الشباب ساعد في ذلك بصورة رهيبة جدا، خصوصا في المناطق الشعبية. وكل ذلك في غياب تدخل عناصر الشرطة الذين لا يستطيعون وفق القانون الجزائري استباق الأمر والتدخل دون وجود دليل مادي وهو ما شجع هذه الظاهرة التي أخذت لها أبعادا أخرى

[1] مجادي لمياء، **العوامل المؤدية لتشغيل الطفل الجزائري**. (رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002)، ص 23

[2] **المرجع نفسه**. ص 24

باعتمادها على تكنولوجية الهاتف النقال في رصد تحركات الشرطة وبدل أن يحاصر الشرطي المجرم، أصبح الشرطي هو المحاصر والمقيد.

4-الهجرة غير الشرعية:

الظاهرة التي اتسعت في السنوات القليلة الماضية، وارتفع عدد المهاجرين السريين الذين تمكنوا من دخول الحلم الأوروبي في رحلات بحرية لا تخلو من المخاطر بحثا عن فرص عيش أفضل، وتزايدت أعداد الذين ماتوا غرقا وأصبحت مسألة المهاجرين السريين تطرح نفسها أكثر فأكثر على جدول المباحثات واللقاءات بين بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وبلدان الاتحاد الأوروبي، دون أن تفلح كل الإجراءات الأمنية في الحد من الظاهرة وتقليص عدد المتوفين غرقا.[1] والجدول التالي يوضح عدد الحالات المرصودة في الهجرة غير الشرعية:

جدول (رقم06): يوضح عدد الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية من 2000 إلى 2006[2]

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
القضايا	17	10	17	6	7	21	73	151
الذكور	42	21	33	9	12	57	707	881
الاناث	0	1	0	1	0	0	7	395

نلاحظ من خلال الجدول المساري التصاعدي في ارتفاع عدد المسجلين في دائرة المهاجرين غير الشرعيين خاصة في فئة الرجال وإن كان تواجد العنصر النسوي في حد ذاته يعطي العديد من الدلالات.

كما نلاحظ وصول عدد الموقوفين لأقصى درجاته سنة 2006 الأمر الذي قد يفسر في اتجاهين الأول: هو التزايد الكبير للمقبلين على الهجرة غير الشرعية، والثاني: هو مضاعفة السلطات الرسمية لجهودها في سبيل استئصال هذه الظاهرة.

[1] ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012)، ص 82.

[2] **المرجع نفسه**. ص 84.

ورغم تعدد الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية إلا أن الفقر والبطالة يطفو كسبب رئيسي لتفشي هذه الظاهرة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية وواقعها في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم التنمية

1-التنمية لغة: هي النّمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى آخر وفي جانب المال تعني زاد وكثر، وفي اللغة الإنجليزية، يأتي المصطلح (Développent) من الفعل (To developed)، بمعنى يوسع، يوضع، ينمي ينشئ...، كما أن مصطلح (Développement) يرمز في اللغة الإنجليزية إلى التغيير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.[1]

2-التنمية اصطلاحاً: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبية.[2]

وفي التمييز بين النمو والتنمية فيعني الأول؛ التقدم التلقائي للمجتمع، أما التنمية فهي التقدم المعتمد على البرامج والخطط، ومن المسلم به عموما أن التّنمية ليست مرادفة لمجرد النمو، ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي وما هو مادي

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن-في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية **Development** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية،

---

[1] عبد الحق حملاوي، **الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد**. الجزائر 1999.2007. (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ،2013)، ص11

[2] **المرجع نفسه**. ص11

حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي **Materiel Progress**، أو التقدم الاقتصادي **Economic Progress**.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث **Modernization**، أو التصنيع **Industrialization**.[1]

وأيضا ظهر مصطلح التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[2]

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.[3]

ولاحقًا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية

---

[1] أحمد جميل حمودي، **عرض كتاب التنمية حرية (لامارتياسن) رؤية شاملة للتنمية**. الحوار المتمدن، العدد 2322، على الرابط: 2008/6/24 http// www. Alhewar. Orq/ debat/ show تاريخ الاطلاع 2018/01/02 الساعة 01:35

[2] مصطفى حسن علي، **نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**. مجلة دراسات عربية، العدد 6، دار الطليعة للطباعة، بيروت ،1983، ص11.

[3] رياض حمدوش، **مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**. معهد الميثاق، على الرابط: www. Almethag . infolnew s'article 1696 .htm تاريخ الاطلاع 2018/01/02 الساعة 01:00

الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.[1]

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.[2]

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ – غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب – نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج – إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

3-تعريف التنمية المستدامة:

عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما. واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على "أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية الأجيال الحاضر والمستقبل.[3] وعرفت على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] عبد الخالق عبد الله، **البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي**. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 290، بيروت، نيسان 2003، ص 130.

[3] العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011/2010)، ص 9.

العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها. وعرفت كذلك على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.[1]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنّ التنمية تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا:

1-التنمية الاقتصادية:

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية، لا بد من توضيح بعض التعابير. إن النّمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير. وتتفق أغلبية الاقتصاديين على أنّ النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة. بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات. وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنّمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية.[2]

إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره، فإنّ التّنمية الاقتصادية تعرف بأنّها: "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنّها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

[1] كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**. مجلة العلوم الإنسانة، السنة الثالثة، العدد 25، 2002، ص 3.

[2] الياس أبو جودة، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**. مجلة الدفاع الوطني، العدد 78، أكتوبر 2011. ص 14

ويمكن تعريف التّنمية الاقتصادية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".[1]

ويوضح مفهوم التنمية الاقتصادية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.[2]

ووفق هذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:[3]

- الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.
- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

وتتمثل أهداف التنمية الاقتصادية في:[4]

- زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية.
- تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة.
- ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته، وهي عناصر رئيسة وضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر.

وينبغي أن تهدف السياسات المشار إليها إلى:

---

[1] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com

[2] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**. ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2009-2010، ص 4.

[3] الياس أبو جودة، **مرجع سابق**. ص 15.

[4] Anne Osborn. Krueger, **Trade Policy and Economic Development**: **How We Learn**. American Economic Review, National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Vol 87, n° 1, March 1997, p14-18.

– زيادة المدّخرات وتوجيهها للاستثمار في مشاريع تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، على أن يصاحب ذلك.

– وضع حزمة من التشريعات تعمل على بث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي، ما يحول وظاهرة تهريب الأموال.

– تنمية الصادرات التي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو، ووضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات.

– تحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة.

– توفير المنتوجات بالمواصفات المطلوبة وبالأسعار المناسبة من دون التجرؤ على حق المواطن في اختيار المنتج الملائم وبالسعر المناسب.

– توفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً في الصناعات الوطنية القائمة.

2–التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي فهي التي تجعل الإنسان يحس بالمجتمع كله من حوله وكأنه أسرة واحدة بل كأنه جسد واحد. وأهداف التنمية الاجتماعية هي[1]:

–القضاء على الفقر المطلق أو المدقع بحلول موعد يحدد لكل بلد.

–تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإدماجها في عملية التنمية.

–تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان.

–الإسراع بتنفيذ ووضع خطط للتنمية الاجتماعية للبلدان الأكثر نموا.

–إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.

–تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.

[1] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، 6 –12 آذار 1995، ص 12.

-تمكين المجتمع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من اجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

3- التّنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبياً، برز استخدامه في عقد الخمسينيات والستينيات، وأقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية ، حيث ظهر موضوع التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ورافق تطور هذا المفهوم العديد من المصطلحات السياسية في العالم، تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية، مثل الإصلاح والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي والتعددية، وغير ذلك من المصطلحات المتداخلة في معانيها بالنسبة للباحث غير المتخصص. [1]

يمكن اختصار مضمونها في:[2]

- التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية
- التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية.
- التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.
- التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
-التنمية السياسية هي عملية بناء الديموقراطية.

4-التنمية البشرية

فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح.
ومنه فإن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاهية للسكان، وما التنمية البشرية إلا

[1] أحمد زايد، **الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص38 – 43

[2] صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر

عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع.[1] التنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمداخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب.[2]

فالتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية

وهي عبارة عن مؤشرات كمية تقريبية تعتمد على عدد محدود من المتغيرات ويمكن أن تكون دلالتها، في بعض الأحيان، محل شك، ولكنها في مجموعها تعطي صورة عامة عن الأوضاع الاقتصادية في الدول.[3] ومن هذه المؤشرات:

1-المؤشرات الإقتصادية:

1-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة. وإن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النّمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه.[4]

2-نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي: يعرف تكوين رأس المال الثابت الاجمالي بانه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل. وينقسم تكوين راس المال

---

[1] جورج القصيفي، **التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون: التنمية البشرية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص86.

[2] **المرجع نفسه**. ص87.

[3] حازم البيلاوي، **عن مؤشرات التنمية**. جريدة الأهرام المصرية، السنة 131، العدد 43934، 2007/03/20.

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية**، E/ESCWA/EAD/2005/4، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 10

الثابت الى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم.[1]

3-نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد. وتبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي .

4-مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية: وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي. [2]

1-المؤشرات الإجتماعية:

1-معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الإفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

2-معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان واهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

3-معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

4-**معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي:** وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

5-نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان. ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة .

[1] **المرجع نفسه**. ص10

[2] **المرجع نفسه**. نفس الصفحة.

6-حماية صحة الانسان وتعزيزها: إن أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية. ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.[1]

-**السكن** : أن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية ، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري.[2]

5-الأمن: يتعلق الأمن في التنمية بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة على الأفراد وتحترم حقوق الإنسان.[3]

7-مستوى المعيشة: وهو المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة. وإن إشباع معظم الحاجات قابل للقياس، فقط تلك الحاجات هي التي تدخل في دليل مستوى المعيشة المعرف أعلاه الذي يقيس مستوى المعيشة وليس أي شيء آخر أي لا يقيس أموراً مثل رأس المال الاجتماعي المدارس والمستشفيات ولا المخزون التعليمي أو الصحي أو التكاليف أو الجهود المبذولة لضمان إشباع الحاجات الأساسية.[4]

ثالثا-المؤشرات البيئية: يتضمن المؤشر البيئي عدة مؤشرات من أهمها:

1-**نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:** ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي. وأن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان إضافة الى فرص العمل، وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وأنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

---

[1] **المرجع نفسه**. ص11

[2] إعداد باتر محمد علي وردم، **كيف يمكن قياس التنمية**. مرصد البيئة الأردنية، عمان، 2006م.
على الرابط: jordanwatch.net/arabic.www، تاريخ الاطلاع: 2018/04/25 الساعة 19:18

[3] **المرجع نفسه**.

[4] محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**. الجلد 1، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص3.

2- التغير في مساحات الغابات والاراضي الحرجية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الاراضي الخضراء الى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على امكانية زيادة الانتاج الزراعي أما العكس فإنه يشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

3-التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الاجمالية للبلد. ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، **الإطار النظري للتنمية المستدامة وطرق قياسها**. المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة المستخدمة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 9.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا في هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وتقديم أهم التعاريف المقدمة في الفقر والتنمية، والواضح لا يوجد تعريف محدد للفقر كما أن انتشاره واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب، والتي تتفاعل فيما بينها مع مرور الوقت لتشكل آلية متجددة، ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر. وانتشار صوره متمثلة في تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي.

الفصل الثاني:

سياسات وآليات مكافحة الفقر

في الجزائر

تمهيد:

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا الكثير من السياسات على العديد من الجوانب والمستويات في سبيل مواجهة ظاهرة الفقر، فالدولة وجدت نفسها تعاني من اختلالات هيكلية في الاقتصاد، وارتفاع في المديونية الخارجية، فبات لزاما إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها فكان وضع سياسات واستراتيجيات والتي تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية نتناولها عبر مبحثين.

المبحث الأول: السّياسات الاقتصادية

شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة والتي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي هدفت أساسا إلى رفع معدل النّمو الاقتصادي وتدارك النقائص وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان وكذا تخفيض معدلات البطالة وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 Programme de soutien à la relance économique PSRE)

بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة **2.3 %** كمتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام خلال الفترة **1995-2000** كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة،[1] فتم استحداث برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين المستوى المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية،[2]

ارتكز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج والذي يعد أساس إنشاء الثروة.
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.
- سياسة النفقات العمومية التي تسمح بتحسين القدرة الشرائية.[3]

---

[1] صالحي ناجية ومخناش فتيحة، **واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001 –2014) وآفاق النمو الاقتصادي**. مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012، ص169

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة (2000 – 2010)**. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص46

[3] صالحي ناجية ومخناش فتيحة، **مرجع سابق**. ص 170

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد خلال الفترة 2001-2004 حول تدعيم عديد القطاعات من خلال:

1-دعم النشاطات الإنتاجية: ويتمحور حول البرامج المتعلقة بالفلاحة من حيث تكثيف الإنتاج والتكفل الأحسن بظواهرها (الجفاف في إطار خاص)، ومكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج. وكذا الصيد والموارد المائية كونه لا يحض بالعناية المستحقة له مقارنة بالموارد المتوفرة كونه مصدر ثروة حقيقي غير مستغل، ويتعلق الأمر بتخصيص صندوق وطني في الصيد التقليدي والصيد البحري **(FNAPAA)** وإنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات ودعم ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من المشاريع المتعلقة بالصيد ورصد المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج 9.5 مليار دج.[1]

2-أشغال كبرى وهياكل قاعدية: خصص له مبلغ 210.5 مليار دج توزعت على النحو التالي: 142.9 مليار دج للتجهيزات الهيكلية، 35.6 مليار للسكن والعمران ت، 32 مليار دج لتنمية الفضاءات الريفية وبالجبال والهضاب العليا والواحات.

3-التنمية المحلية والبشرية: والذي خصص له مبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاث فروع:

أ-برنامج التنمية المحلية: خصص له ما يقارب 97 مليار دج ويهدف لتشجيع التنمية على المستوى المحلي والتي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي.

ب-برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية: خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بشكل أساس للمشاريع ذات الكثافة السكانية وهو يهدف إلى دعم الجهود الرامية للحد من ارتفاع نسب البطالة والفقر من جهة أخرى يسعى للتكفل بالفئات المعوزة والمحرومين وذووا الاحتياجات الخاصة.

[1] عبو عمر وعبو هودة، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر**. محور المشاركة: الحكم الراشد واشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، عنوان المداخلة: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

ج-برنـامج تنميـة المـوارد البشـرية: والـذي خصـص لـه 90.2 مليـار دج يهـدف لتحسـين مؤشرات التنمية البشرية وبالتالي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان.[1]

4-دعم الإصلاحات: وقدد خصص لهذا المجال نسبة 45 مليار دج من مجموع اعتمادات البرنامج والتي تمس تحديث الإدارة الضريبية (20 مليار دج) وتهيئة المناطق الصناعية (2 مليار دج) وكذا الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية بمبلغ 2 مليار دج وقد أنشئ هذا الصندوق بغرض تنظيم وترقية المنافسة بين المؤسسات الصناعية وحماية المؤسسات الصغيرة.[2]

ويمكن تلخيص هذه البرامج في الجدول التالي:

جدول (رقم 07): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[3]

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	**210.5**	40.1
تنمية محلية وبشرية	**204.2**	38.8
دعم النشاطات الإنتاجية	**65**	12.4
دعم الإصلاحات	**45**	8.6

من الجدول يتضح جليا الاهتمام الكبير بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والذي خصص له المبلغ الأكبر في البرنامج بنسبة 40.1%.

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص193

[2] حمزة مريم وحجار لبنى، **تحليل وتقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة من 2001 – 2014**. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسات، قسم علوم التسيير 2015/2014، ص 84

[3] من إعداد الطلبة من المعطيات المقدمة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC

أُطلق على هذا البرنامج اسم **"برنامج الاستثمارات العمومية"**، فبعد ارتفاع أسعار البترول 39 دولار للبرميل،[1] والنتائج الإيجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و للبرميل، وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، ومن هنا جاء الإعلان، عن برنامج جد طموح وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو،[2] وقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** التأثير السلبي للأزمة الأمنية والاقتصادية التي مرت عليها الجزائر في وقت سابق على القطاع الخدماتي، جعل من الضروري تحديثها وتوسيعها لتحسين المستوى المعيشي وكذا الاهتمام بالقطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد الوطني.

_ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية، وتطويرها المتواصل بترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي الدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.[3]

---

[1] مشري محمد الناصر وبقة الشريف، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015**. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، مارس 2018 على الرابط: https://giem.kantakji.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/18 الساعة 02:33

[2] بشيكر عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2004**. الملتقى الوطني الثاني حول: النمذجة الرياضية والقياسية في المالية (النظرية والتطبيق)، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، ص 22

[3] بودخدخ كريم، **مرجع سابق**. ص 195

وقد قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ **4.202.7** مليار دينار جزائري، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه سنة 2009 فقدر بـ: 680. 9 مليار دينار جزائري، بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.[1]

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية هي:

- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج، أي 40.5 % من إجمالي البرنامج، منها 35.22 % لصالح قطاع الأشغال العمومية.

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.5 % من إجمالي البرنامج التكميلي.

- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري:** استفادت من 337.2 مليار دينار، وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.

- **القطاع الإداري الحكومي:** استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203.9 مليار دج ما يعادل نسبة 4.8 % من البرنامج التكميلي.

- **قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال:** استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.2 % من البرنامج التكميلي.[2]

ونلخص المبالغ المخصصة للبرنامج خلال الفترة 2005-2009 موزعة في الجدول التالي:

---

[1] محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 20، 2012، ص147

[2] خير الدين معطى الله وسامية بزازي، **البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014**. مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص 14

جدول (رقم 08): توزيع المبالغ لبرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات[1]

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية	1703.1	40.5
قطاع التنمية المحلية والبشرية	1908,5	45.5
قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري	65	8
القطاع الإداري الحكومي	203.9	4.8
قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع		

من خلال الجدول يتضح مساعي الدولة تطبيق استراتيجية الإنعاش ومحاولة مواصلة النمو وتحسين مستوى المعيشة، وقد تم تدعيم قطاع البناء والأشغال العمومية من خلال رفع حصته إلى حوالي 600 مليار دينار. وقد سمح البرنامج بتحسين في سيولة وأمن الطرقات، وأيضا النهوض بقطاعات والمنشآت (العدالة، الداخلية، المالية والتجارة) إضافة لقطاعات أخرى مهمة في الدولة بمبلغ 22.6 مليار دينار جزائري وإعطاء حيز مهم لقطاع التكنولوجيات الحديثة.[2]

المطلب الثالث: برنامج التوطيد الاقتصادي 2010-2014

Programme de consolidation de la croissance PCCE

أو برنامج التنمية الخماسي الثاني، يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. والتي تواصلت ببرنامج للفترة **2004-2009** حيث تدعم ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب

[1] من إعداد الطلبة استنادا للمعطيات.

[2] سمير شرقرق، **دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013**. ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب العدد الثالث: سبتمبر 2014، ص22

العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت آلفة جملة عمليات التنمية المسجلة ما يقارب 500.17 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.[1]

جدول (رقم 09): توزيع الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014[2]

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

ويتبين من الجدول أن البرنامج جاء بمحاور أساسية نبرزها على النحو التالي:

1-**التنمية البشرية:** في إطار تحسين ظروف المعيشة فقد تم دعم هذا البرنامج بغلاف مالي يفوق 10000 مليار دج للفترة 2010-2014 ما يزيد عن 49 نسبة % من إجمالي البرنامج نظرا لأهمية أثر هذا القطاع على الاقتصاد الوطني باعتباره ركيزة أساسية لأيّ اقتصاد لمواصلة مسار الاعمار الوطني والذي يدرج تحسين التعليم على مختلف مستوياته)الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي، التكوين المهني (عن طريق تعزيز هذا القطاع بمراكز جديدة في مختل أطواره والتكفل الطبي بإنجاز مستشفيات و عيادات متخصصة وتحسين ظروف السكن و تزويدها بالماء والطاقة[3] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**. الإثنين 24 ماي 2010

[2] براهيمي بن حراث حياة، **قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 128

[3] عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**. (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2016/2015)، ص 172

جدول (رقم 10): برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي 2010-2014[1]

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	أهم المشاريع
التربية الوطنية	852	• 3000 ابتدائية • 1000 إكماليه • 850 ثانوية • 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم نصف داخلية
التعليم العالي	868	• 600.000 مقعدا بيداغوجيا • 400.000 سريرا • 44 مطعما جامعيا
التعليم والتكوين المهنيين	178	• 220 معهدا • 82 مركزا للتكوين • 58 وحدة داخلية
الصحة	619	• 172 مستشفى • 45 مركزا صحيا متخصصا • 377 عيادة متعددة الخدمات • 1000 قاعة علاج • 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي
السكن	3700	• 500 ألف سكن إيجاري • 500 ألف سكن ترقوي • 700 ألف سكن ريفي • 300 ألف سكن لامتصاص السكن الهش
الطاقة	350	• ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز • 220 ألف بيت ريفي بالكهرباء
	2000	• 35 سدا و25 عملية تحويل مياه • 34 محطة للتصفية

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010، ص 11

المياه		• أزيد عن 3000 عملية تزويد بماء الشروب • 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر
التضامن الوطني	**40**	• 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين • 40 منشأة خاصة للأشخاص في شدة.
الشباب والرياضة	**1130**	• 80 ملعبا لكرة القدم • 750 مركبا للرياضة الجوارية • 160 قاعة متعددة الرياضات • 400 مسبح • 3500 فضاء للألعاب • 230 بيتا ودورا للشباب
المجاهدين	**19**	• 9 مراكز للراحة وقاعات علاج • 17 متحفا تاريخيا • تأهيل 34 موقعا تاريخيا • تهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء
الشؤون الدينية	**120**	• انجاز مسجد الجزائر الأعظم و80 مسجدا آخر • 17 مدرسة قرآنية • ترميم 17 مسجدا تاريخيا
الثقافة	**140**	• 40 دارا ومركبا تاريخيا و340 مكتبة و44 مسرحا و12 معهدا موسيقيا و156 مركزا للتسلية العلمية.
الاتصال	**106**	• تحسين التجهيزات الاذاعية والتليفزيونية وتجويد شبكات بثها.

2-المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية: حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود .تدعيم منشآت النقل الأساسية :السكك الحديدية

والنقل البحري والجوي وتهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة.[1]

3-المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية: يعتبر تحسين الخدمة العمومية من بين المجالات الرئيسية التي تعمل الدولة على تحقيقها في إطار وظيفتها الرئيسية اتجاه أفراد المجتمع،[2] حيث تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها البرنامج، توجه 379 مليار إلى انشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة تحديث 80 بالمائة من المنشآت الموجودة مع ربطها بالشبكة المعلوماتية في أواخر 2009 وأيضا كان من المنتظر إنجاز 81 سجنا بسعة استقبال 50.000 سجين.[3]

بالإضافة إلى 295 مليار دج بالنسبة لقطاع المالية 39 مليار دج بالنسبة لقطاع التجارة، 56 مليار دج بالنسبة لإدارة العمل.[4]

4-المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية: لقد تم تخصيص مبلغ 1566 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يقارب 7.7 % لدعم برنامج التنمية الاقتصادية أين استهدفت الجزائر القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث اهتمت بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية وتطوير الصناعة والمؤسسات العمومية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار[5]. والجدول الموالي يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج:

[1] خاطر طارق وعادل زقرير وكريمة حبيب، **تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغا ربية**. مداخلة بعنوان: دور برامج الانعاش الاقتصادي في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري– خلال الفترة 2001-2014 دراسة تحليلية وتقييمية، جامعة الوادي، ديسمبر 2016، ص7

[2] بودخدخ كريم، **مرجع سابق**. ص 215

[3] بيان مجلس الوزراء، **مرجع سبق ذكره**. ص 13

[4] **المرجع نفسه**، ص 14

[5] خاطر طارق وآخرون، **مرجع سابق**. ص 10

جدول (رقم 11): يتعلق بالقطاعات المستفيدة من البرنامج المتعلق بالتنمية الاقتصادية[1]

القطاع	المبالغ (مليار دج)
دعم قطاع الفلاحة	1000
إنعاش وتحديث المؤسسات الصناعية العمومية	400
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	100
تحديث مناطق النشاط الصناعي	50
تطوير قطاع الصيد البحري	16

كما يلاحظ أن هناك محورين يعتبران جديدان في البرنامج ويتعلق الأمر بقطاع البطالة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة وقد استفادا من قيمة 610 مليار دينار بنسبة مجتمعة تصل إلى 2.1% [2]

يعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي فريدا من نوعه من ناحية حجم الغلاف المالي المعتبر الذي لم يسبق للجزائر أن خصصت مثله لبرنامج تنموي في ظل تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي بلغت 55 مليار دولار سنويا وتحكم في التضخم في حدود 4-5% ونسبة نمو بين 4 و5% ومؤشرات اقتصادية جيدة بالإضافة إلى أن الجزائر قد تخلصت تقريبا من مديونيتها مع احتياط صرف معتبر.

المطلب الرابع: صندوق الزكاة الجزائري

تعتبر الزكاة من الفرائض التي شرعها الله سبحانه، ولعبت دورا رياديا في هذا المجال على مرّ العصور على الأمة الإسلامية، وفي ظل انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة في عصرنا كان لزاما الاعتماد على الزكاة من أجل الحد من هذه الظواهر، حيث يعتبر، وعاء الزكاة من

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المرجع بودخدخ كريم، **مرجع سابق**. ص 215

[2] براهيمي بن حراث حياة، **مرجع سابق**. ص 128

أكبر الموارد المالية لو يتم جمعها بشكل صحيح، ولكن، ونظرا لعدم تنظيم عمليتي الجمع، والتوزيع وفق شروط علمية وعملية وضوابط اقتصادية فإن هذه الفعالية تعد ناقصة، وعليه تم إنشاء ما سمي بصندوق الزكاة باجتهاد من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية منذ سنة 2003 لتنظيم عملية الجمع والتوزيع لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، يهدف لمكافحة الفقر والبطالة وذلك باستغلال جزء من أموال الزكاة التي تقدم في شكل قروض حسنة للشباب البطال المتخرج من الجامعات، مراكز التكوين المهني، أصحاب الحرف، والمشاريع المصغرة، أضف إلى ذلك الأسر الحرفية والمنتجة وغيرها من الفئات القادرة على العمل.

1-تعريف صندوق الزكاة الجزائري:

هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية. [1]

أو هو مؤسسة اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الساري بها العمل في مجال الشريعة الإسلامي، وبالتالي فهو بمثابة مؤسسة تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في أذهان المسلمين، وفي معاملاتهم، وتحقيق مجتمع التكافل، والتلاحم، والوقوف إلى جانب أهل الفقر والحاجة.[2]

من بين الأهداف التي يصبو صندوق الزكاة إلى تحقيقها نجد:[3]

---

[1] موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، على الرابط: http://www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-19-40.html بتاريخ 2018/03/20، الساعة 01:00.

[2] هاجرة مسعي أحمد، **دور الزكاة في التقليل من البطالة**. صندوق الزكاة لولاية الوادي نموذجا، (مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، -تخصص :معاملات مالية معاصرة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي)، 2015/2014)، ص33

[3] بوكليخة بومدين، **الإطار المؤسساتي للزكاة ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري**. دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل المؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013/2012)، ص 171.

– الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة، والتي هي ركن أساسي من أركان الإسلام وإحيائها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم .

– جمع المساعدات والهبات والتبرعات وأموال الصدقات النقدية .

– القيام بأعمال الخير والبر التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف

– توزيع أموال الزكاة على الجهات الشرعية.

– توعية و إعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها بالوسائل الإعلامية المختلفة كالراديو، التلفزة والجرائد.

ومن بين الوسائل أو الآليات التي يستخدمها الصندوق نجد آلية القرض الحسن حيث قام صندوق الزكاة باستحداث صندوق فرعي سمي ب "صندوق استثمار أموال الزكاة" الذي كان هدفه هو مكافحة الفقر والبطالة.[1]

يتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي:[2]

1-اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل الدائرة مهمتها تحديد المستحقين للزكاة، ومن مهامها:

- الإحصاء للمزكين والمستحقين.
- التحصيل.
- التوزيع.
- المتابعة والتحسيس.

[1] **المرجع نفسه**، ص 172.

[2] محمد خميسي بن رجم، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة**. The 10th International Conférence on Islamic Economics، جامعة حمد بن خليفة، قطر، 42/23 مارس2015، ص9

2-اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها المهام التالية:

- تنظيم العمل (إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها، ضمان بتجانس العمل، تنظيم عملية التوزيع
- مهمة الرقابة والمتابعة
- مهمة التوجيه
- مهمة النظر في المنازعات. مهمة الأمر بالصرف

3-اللجنة الوطنية: وتجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، ومن مهامها مايلي:

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق
- النظر في المنازعات

2-طريقة تحصيل وتوزيع الزكاة بالجزائر:

لكي يحقق صندوق الزكاة أهدافه لا بد له من تقنيات فعالة يستخدمها عند جمع وتوزيع الزكاة على المواطنين، بحيث تخدم مصالح المزكي وتحفظ ماء وجه الفقير من مذلة السؤال في نفس الوقت.

أ-تحصيل الزكاة بالجزائر: هناك نوعين من أموال الزكاة التي يحصلها صندوق الزكاة: **زكاة المال وزكاة الفطر.**

- **بالنسبة لزكاة المال:** يتم تحصيلها وفق ثلاثة طرق، كما يلي:

1-الصناديق المسجدية: والتي توضع على مستوى المساجد الكبرى عبر كامل التراب الوطني وبعدها تدفع مبالغ الزكاة المحصلة في كافة مساجد الولاية إلى حساب صندوق الزكاة الولائية (حيث لكل ولاية رقم حساب خاص بها) .

2-الحوالات البريدية: حيث أن كل مزكي يستطيع دفع زكاته بالاتجاه إلى إحدى مكاتب البريد التابعة لولايته والدفع المباشر إلى الحساب البريدي الجاري لصندوق الزكاة الولائي .

3-الصكوك البنكية: يتم تحصيل الزكاة في الجزائر كذلك عن طريق الصكوك البنكية.[1]

ونشير هنا أن الجالية الجزائرية المتواجدة بالخارج يمكنها أن تدفع زكاتها عن طريق تحويلها إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة (10-4780) بواسطة حوالة دولية كما أن بنك البركة الجزائري يعمل تحت تصرف الجالية الجزائرية المقيمة خارج الوطن.[2]

- **بالنسبة لزكاة الفطر:** يتم تحصيلها من قبل أعضاء لجنة المسجد لكل حي، حيث يتم تكليف الأئمة المعتمدين وأئمة المساجد بالشروع في عملية تحصيل زكاة الفطر ابتدأ من منتصف شهر رمضان إلى غاية 28 رمضان لكل سنة وذلك على أساس الوكالة.[3]

ب-توزيع الزكاة بالجزائر: يتم توزيع زكاة المال كما يلي:

-توزع زكاة المال على مصارفها الشرعية من الفقراء والمساكين وفقا للترتيب الوارد شرعا وقانونا.

-التوزيع يتم وفق مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تجمع في ولاية معينة لا توزع إلا على أهل الولاية[4].

توزع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري من زكاة المال وفق النسب التالية:

[1] بلعيد حياة، دولي سعاد، **صندوق الزكاة الجزائري كأداة مكملة للصناعة المالية الإسلامية**. المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 6/5 ماي 2014، ص 8

[2] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **مرجع سبق ذكره**.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] بلعيد حياة، دولي سعاد، **مرجع سابق**. ص 12

الجدول رقم(12): نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر[1]

البيان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	**الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج**
الفقراء والمساكين	**%87.5**	**%50**
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	**% 37.5**
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	**12.5% توزع كما يلي :** **4.5 %لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية.** **6 %لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية.** **2 %تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني**	

نلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر من حصيلة الزكاة توزع لفائدة الفقراء والمساكين حيث تبلغ 87.5%، وتصل إلى 50% في حالة إذا تعدت حصيلة الزكاة في الولاية 5ملايين دج، مع العلم أن نسبة 37.5% من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة.

عموما هناك طريقتين يعتمدها صندوق الزكاة في صرف أموال الزكاة:

1-الدعم المباشر لصالح الفقراء والمساكين: تصنف العائلات الفقيرة حسب أولوية الاستحقاق ويعطى كل واحد منهم مبلغا يتراوح بين 2000 دج -5000 دج سنويا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات.

2-الاستثمار لصالح الفقراء (القروض الحسنة): من الشباب الحاملين للشهادات والقادرين على العمل: تجار، فلاحين، حرفيين، خرجي الجامعات، بحيث ليس لهم إمكانيات مالية

[1] موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **مرجع سبق ذكره**.

تسمح لهم بإقامة مشروع ولكن في نفس الوقت تؤهلهم قدراتهم المعرفية والبدنية للعمل والإنتاج، بحيث أن قيمة القرض الحسن تتراوح بين 50000 دج إلى 400000 دج، ومدة استرجاعه تتراوح بين 4 إلى 5 سنوات حيث يقدم المستفيد على شكل أقساط، والأولوية في تمويل المشاريع تكون كما يلي:

جدول (رقم 13): المشاريع ذات الأولوية في التمويل من القروض الحسنة[1]

المشاريع	مميزات المشروع	أمثلة عن المشروع
المشاريع الطبية وشبة الطبية	– العلاج بتكلفة أقل، ضمان مناصب شغل دائمة. –خدمات راقية وتدفقات نقدية مستمرة.	
المشاريع الحرفية	– ضمان استمرارية الحرف، دوام واستقرار في مناصب الشغل، تكاليف تمويلها معتدلة وتدفقات مستمرة.	– النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي، الحدادة.
المشاريع الخدماتية	– تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة(حاسوب، ناسخة،) ، مناصب شغل مستمرة وتدفقات نقدية هامة.	–خدمات الهاتف، الأنترنيت، الإعلام الآلي، دور الحضانة، التكوين المهني البسيط، الدروس المسائية للتلاميذ...
المشاريع الإنتاجية	– توظيف أكبر وتكاليف مرتفعة نوعا ما، تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع	– نسج الألبسة، الأغذية، الأثاث، مواد البناء...
المشاريع الفلاحية	– توظيف أكبر وتكاليف شبه ثابتة ومتوسطة، تدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية والمنافسة في السوق	– تربية النحل، تربية الدواجن، تربية المواشي...

[1] عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية، **صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر**. Les Cahier du MECAS، العدد الثامن، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، ديسمبر 2012، ص 96

كما أنه يجب أن تكون هذه المشاريع الممولة من القروض الحسنة مشاريع ذات آثار إيجابية وذات آثار اقتصادية محفزة بحيث تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة. وفي مكافحة الفقر.[1]

[1] غالم عبد الله وريمة عمري، **الزكاة كحل استراتيجي لظاهرة الفقر**. دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري. الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013/06/29م، ص 5

المبحث الثاني: السياسات الاجتماعية

تهدف السياسة الاجتماعية لتطوير رفاهية الإنسان وتلبية احتياجاته في مجالات التعليم والصحة والسكن والضمان الاجتماعي. أما المجالات المهمة في السياسة الاجتماعية هي: مستوى الرفاهية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة، ومن بين السياسات الاجتماعية التي اعتمدتها الجزائر لمكافحة الفقر نذكر:

المطلب الأول: أجهزة وسياسات التشغيل

إنّ ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف التسعينات أدى بالدولة إلى التدخل العاجل وذلك عن طريق انشاء هيئات لدعم التشغيل نذكر من هذه الهيئات ما يلي:

أولا: الأجهزة تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي

أ-الوكالة الوطنية للتشغيل: تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 /77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل. كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.[1]

تتمثل مهام الوكالة الوطنية للتشغيل في تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي.[2]

كما أنه يحق لكل طالب شغل بلغ السّن القانوني للعمل أيا كان مستوى تأهيله، الاستفادة من تنصيب عن طريق الوكالات التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقا للعروض

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل، **مرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع نفسه.**

الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، ويستفيد من التوجيه والاستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل وعن التنصيب.[1]

ب-جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)*: أنشئ هذا الجهاز طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 08/126 المؤرخ في 19 أفريل 2008

المادة الأولى: "يهدف هذا المرسوم إلى تحديد الإطار العام لجهاز الادماج الاجتماعي للشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين الذي يدعى في صلب النص " الجهاز وتحديد كيفيات تطبيقه."[2]

وهو جهاز موجه لطالبي العمل المبتدئين، تتكفل بهم الدولة ماليا يتم تسيير جهاز المساعدة على الادماج المهني من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل **(ANEM)**** بالتعاون مع المديرية الولائية للتشغيل.[3] يهدف هذا البرنامج إلى:

- الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.
- محاربة الفقر والاقصاء والتّهميش.[4]
- محاربة البطالة بمنهجية اقتصادية.
- تحسين معارف ومؤهلات يد العاملة خلال فترة الادماج، خاصة ما يتعلق بالمهن التي تعاني عجزا في سوق الشغل.
- تكييف فروع التكوين والتخصصات المطلوبة في سوف الشغل.

---

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **السياسة الوطنية للتشغيل**. على الرابط: http://www.mtess.gov.dz/ar تاريخ الاطلاع: 2018/02/15، الساعة 02:35

* **Professionnelle Dispositif d'Aide à l'Insertion**

** **Agence Nationale de l'Emploi**

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. العدد 23، المادة 1، 4 ماي 2008، ص4

[3] الوكالة الوطنية للتشغيل، على الرابط: http://www.anem.dz/ar/pages/dispositifs-ar.html بتاريخ: 2018/04/21 الساعة 12:00

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08/126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، **الجريدة الرسمية**. العدد 23، المادة 5، 4 ماي 2008، ص5

– تشجيع تشغيل الشباب عن طريق برامج تكوين–تشغيل وتوظيف.[1]

يتكون الجهاز من ثلاثة (03) عقود إدماج وهي: (حسب الجدول)

جدول (رقم 14): يمثل أنواع عقود الإدماج والمنح المقدمة.[2]

العقد	الاختصار	التوجيه	المنحة المقدمة
عقود إدماج حاملي الشهادات	**CID**	بالنسبة لحاملي الشهادات التعليم العالي والتقنيين السامين	▪150.000 دج لحاملي الشهادات ▪10.000 دج للتقنيين السامين
عقود الإدماج المهني	**CIP**	بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني	8.000 دج
عقود تكوين إدماج	**CIF**	بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل	▪6.000 دج للمدمجين لدى المؤسسات المنتجة ▪4.000 دج للمدمجين لدى الحرفيين

ج–عقد العمل المدعم (CTA)[*]: يعتبر بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم **90–11** والمتعلق بعلاقات العمل، ويدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الادماج المهني. تساهم الدولة في أجر المنصب لتشجيع توظيف طالبي العمل المبتدئين بدون خبرة.[3] حيث تستفيد المؤسسات التي تقوم بتشغيل الشباب في إطار هذا العقد من مساهمة الدولة في أجرة المنصب على النّحو التالي: **(أنظر الشكل رقم: 02)**

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل

[*] **Contrat d'insertion des diplômés**

[2] من إعداد الطلبة، بناء على معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل.

[3] الوكالة الوطنية للتشغيل، **مرجع سبق ذكره**.

الشكل (رقم 02): يوضح التدابير التحفيزية للمستخدمين في عقد العمل المدعم.[1]

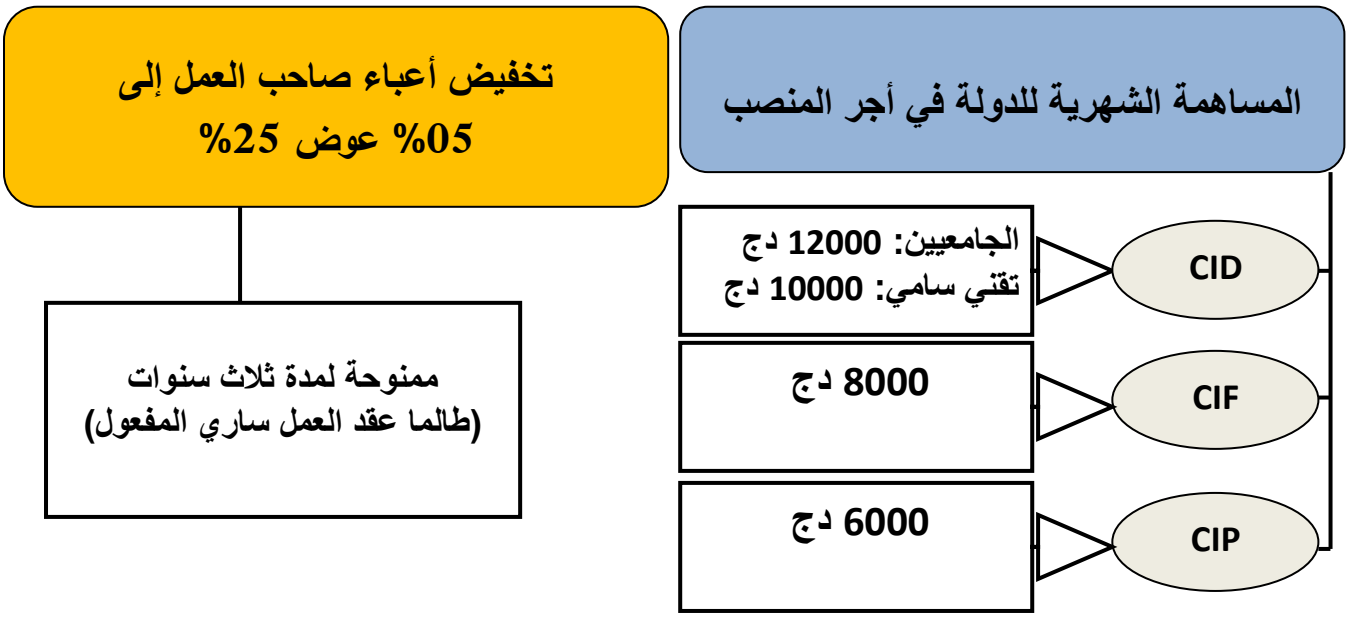

يتضح لنا أن المؤسسات الاقتصادية وهي المعنية بتوظيف المستخدمين في هذا الإطار تستفيد من إعانات جبائية وتخفيضات على حصة اشتراك المستخدم في صندوق الضمان الاجتماعي، من نسبة 25% إلى نسبة 05% وتصل إلى نسبة 2.5 % بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب، وهذا لمدة ثلاث (03) سنوات طالما علاقة العمل متواصلة.[2]

ثانيا: الأجهزة تحت وصاية الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية

أ-برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE* :يعتبر من بين البرامج المسيرة من طرف مندوبية تشغيل الشباب التي تسهر على توفير مناصب شغل لهم. وعلى هذا يمكننا القول بان عقود ما قبل التشغيل يخص الشباب طالبي منصب عمل لأول مرة ودون أية خبرة مهنية وأيضا حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين الذين هم في وضعية بطالة. يوظف حاملي

* **Contrats de pré-emploi**

[1] **المرجع نفسه.**

[2] المرسوم التنفيذي رقم 10/71، المؤرخ في 31 جانفي 2010، **الجريدة الرسمية**. العدد: 09، 2010/02/03، ص6

الشهادات الذين تم اختيارهم في إطار عقود ما قبل التشغيل لدى مستخدمي القطاعات العمومية والخاصة.[1]

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/ 402 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج الحاصلين على الشهادات وكذا زيادة فرصهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل. يتم توظيف المترشحين المختارين لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة، أين يتقاضون مبلغا قدره 8.000 دج شهريا بالنسبة للجامعيين 6.000 دج بالنسبة للتقنيين السامين، حيث يعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين المستخدم والمترشح والمدير الولائي للتشغيل.[2]

أصبح يسمى هذا البرنامج لاحقا بمنحة الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID).[3]

ب-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM*: أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.[4]

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل. وتتمثل مهامها الأساسية في:

---

* **Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie**

[1] بوجمعة آوسة، **سياسات التشغيل في الجزائر "عقود ما قبل التشغيل إجراء مؤقت للحد من البطالة دراسة ميدانية بمديرية التعمير** والبناء لولاية سطيف. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تنمية الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2005، ص87

[2] عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2015/2014، ص 147

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08 /127 المؤرخ في 30 أفريل 2008، **الجريدة الرسمية**. العدد رقم 23، بتاريخ 04 ماي 2008.

[4] يوسفي كريمة، ملتقى حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، **سياسة التشغيل في الجزائر –الواقع والتحديات**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م، ص 11

- منح قروض وسلف بدون فوائد.
- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.[1]

كما تسمح الجهود المبذولة في تحديد مفهوم القرض المصغر والتمويل المصغر بإبراز ما يلي:

- أن القرض المصغر قرض استثماري
- القرض المصغر ذو أبعاد اجتماعية
- القرض المصغر قصير أو متوسط الأجل " من سنة إلى 05 سنوات "
- القرض المصغر ليس عملا خيريا، ولكنه عمل ينتج قيمة مضافة، وله آثار اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها نذكر منها:[2]
  - تحسين أوضاع الفئات الأكثر فقرا.
  - خلق فرص عمل والتحول من مشاريع صغيرة تناضل من أجل البقاء إلى عون اقتصادي يساهم في توليد القيمة المضافة والثروة.
  - إيجاد مكان لأصحاب المشاريع الصغيرة وجعلها عنصرا فاعل في التنمية المحلية.

ثالثا: الأجهزة العمومية لدعم خلق النّشاطات:

أ-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) * أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 مؤرخ في 08 سبتمبر 1998، المتمم بالمرسوم التنفيذي

* **L'Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes**

[1] L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi du Jeunes https://www.angem.dz/ar/article/presentation consulter le: 20/02/2018 à 21 :00

[2] Mohamed mrini, le micro – crédit : concepts et principes, www.indh.gov.ma, consulte le 12/02/2018 a 21 :30

رقم231/98 المؤرخ في 13 جويلية 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003.[1]ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية :

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.[2]

يقدم الجهاز صيغتين في التمويل:

مختلطة: المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة

الثلاثي: المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

المساهمة الشخصية: 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

الوكالة: من 28-29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة،

البنك: 70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.[3]

ب-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين و الأجانب وجاءت هذه الوكالة لتسهيل والتقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم ومساعدة للاستثمار حيث تأسست وفق المرسوم التشريعي 12/39 الصادر بتاريخ 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار وبمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: **مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب**، جانفي 2004. ص 29

[2] سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، **سياسة التشغيل في الجزائر**. مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص: تسيري الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، 2014/2013، ص61

[3] وزارة الصناعة والمناجم، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)** . على الرابط: http://www.mdipi.gov.dz بتاريخ 2018/04/23 الساعة 02:00

الاستثمار تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2008/07/15.[1]

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع ودعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج.
- تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها. [2]

ج-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف، يتكون من عدة مصادر للتمويل ومن بينها الصندوق الوطني للضبط التنمية الفلاحية.[3]

المطلب الثاني: سياسات وبرامج السكن

إن للسكن أهمية كبيرة في حياة الفرد باعتباره حاجة ضرورية لا يمكن أن يستغني عنها، لهذا عملت الحكومة مع بداية التسعينيات على تعزيز التدابير المتضمنة تسهيل استفادة المواطنين من السكن طبقا لمستوياتهم الاجتماعية، حيث اتخذت عدة إجراءات في إطار الدعم العمومي لحصول كل فئة من فئات المجتمع على صيغة السكن المطابقة لمستوى دخلها، ولطبيعة المحيط الذي تقطن فيه.[4]

---

[1] محمد ياسين ستو وأحمد مفاتيح، **التحفيز الجبائي وأثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**. دراسة حلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكره مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص: مالية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص56

[2] الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi، تاريخ الاطلاع: 2017/112، الساعة 14:00

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'agriculture : **Guide Des Procédures**, mars 2003, page 04.

[4] حاجي فطيمة، **مرجع سابق**. ص 204

1-تعريف السّياسة السكنية:

تعتبر السياسية السكنية من الجوانب الهامة التي تؤخذ بالحسبان لتقييم النتائج المحققة من طرف قطاع السكن، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التوجيه، ونستطيع أن نعرف السياسة السكنية على أنها "عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة والموضوعة من طرف الدولة، والهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل وآليات التدخل في السوق السكني، وضمان التوازن العام بين العرض والطلب وذلك في ظل احترام معايير السعر والكمية المحددة. [1]"

2-أهداف السّياسة السّكنية:

تهدف السّياسة السّكنية في الأساس إلى إرضاء الطلبات والحاجات مع رفع النشاط الخاص بمجال السكن من جهة، والقضاء على ظاهرة البطالة من جهة أخرى، والملاحظ أن هذه الأهداف تندرج في الأهمية التي يكتسبها قطاع السكن وآثاره على الحياة الإقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن نميز ثلاث أهداف رئيسية للسياسة السكنية متمثلة في:

1-القضاء على هاجس تعاني منه معظم الدول والمتمثل في "أزمة السكن" كهدف رئيسي وأساسي للسياسة العامة للدولة.

2-خلق مؤسسات متخصصة، وكذا تشجيع الاستثمارات العمومية، كما أن انتعاش قطاع السكن يجذب وراءه كل القطاعات الأخرى، ومن ثم زيادة في النمو الاقتصادي والتخفيض من بطالة والارتفاع في الدخل القومي كهدف اقتصادي للسياسة السكنية.

3- تمويل الدولة لمشاريع السكنات الاجتماعية و تقديمها بصفة مجانية يسمح للطبقات الفقيرة ذات الدخل الضعيف أو المنعدم و التي من المستحيل أن تسمح لها إمكانياتها من الحيازة على ملكية سكن كهدف اجتماعي.[2]

---

[1] Ait Ammar Karim, **Le financement de la construction de logement en Algérie**, mémoire fin d'étude, école nationale d'administration, Alger, 2001, P14

[2] بوخاري جمال الدين، **إصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر (2001-2015)**. دراسة حالة (بلدية متليلي الشعانبة) ، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014)، ص17، 18.

1-السكن الموجه للبيع بالإيجار: وهو صيغة تسمح بالحصول على مسكن بعد إقرار شرائه بملكية تامة بعد انقضاء مدة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب، كما أن السعر يحدد على أساس التكلفة النهائية للبناء مع حساب قيمة الحصول على الأرضية، إضافة إلى تكاليف التسيير التقني والإداري التي يتم حسابها على أساس الفترة التي تستغرقها عملية تحويل الملكية.[1]

تم تأسيسه عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 23 أفريل 2001، المحدد لشروط وكيفيات الشراء في إطار بيع السكنات المنجزة من الأموال العمومية عن طريق تأجيرها. في نص المادة:

" البيع بالإيجار صيغة تسمح بالحصول على مسكن بعد إقرار شرائه بملكية ثابتة بعد انقضاء مدة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب"[2]

3-أهم برامج وسياسات السكنية في الجزائر

2-السّكن الاجتماعي التساهمي:

تعتبر من أول صيغ الإسكان التي تم اعتمادها في الجزائر وهي تمول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة لا يتجاوز 24000 دج، والتي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة ولا تتوفر على أدنى شروط النظافة.[3] أجل الحيازة على ملكية وذلك بتنويع مصادر التمويل ويرتكز أساس على تركيبة مالية مشتركة بين المستفيد وإعانة الدولة.[4]

[1] الموقع الرسمي لوزارة السكن والعمران، **السكن الموجه للبيع بالإيجار**. على الرابط:
http://www.mhuv.gov.dz/Pages/ArticleArabe.aspx?a=41 تاريخ الاطلاع: 2017/12/12 الساعة 15:13

[2] المرسوم التنفيذي 01-105 المؤرخ في 23 أفريل 2001 المحدّد لشروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار، **الجريدة الرسمية**. عدد 25، الصادرة في 2001/04/29.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 08-142 في مايو 2008 قواعد منح السكن العمومي الايجاري.

[4] مدونة العمران في الجزائر، **السكن الاجتماعي التساهمي**. على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2017/12/12 الساعة 14: 00

يتطلب تجسيد برامج السكن الاجتماعي التساهمي على الميدان تدخل عدة هيئات للإشراف على العلمية، وإلى سن قوانين وتنظيمات تأطره لضمان نجاحه، حيث يتعدد الفاعلون وتتباين تدخلاتهم في تجسيد هذه المشاريع كل حسب مستوى نشاطه.[1]ممثلة الدولة (وزارة السكن والعمران والمدينة)، الجماعات المحلية، المديريات والهيئات المستشارة، الجمعيات

شكل (رقم 03) السكن الاجتماعي التساهمي عملية ترقوية واجتماعي

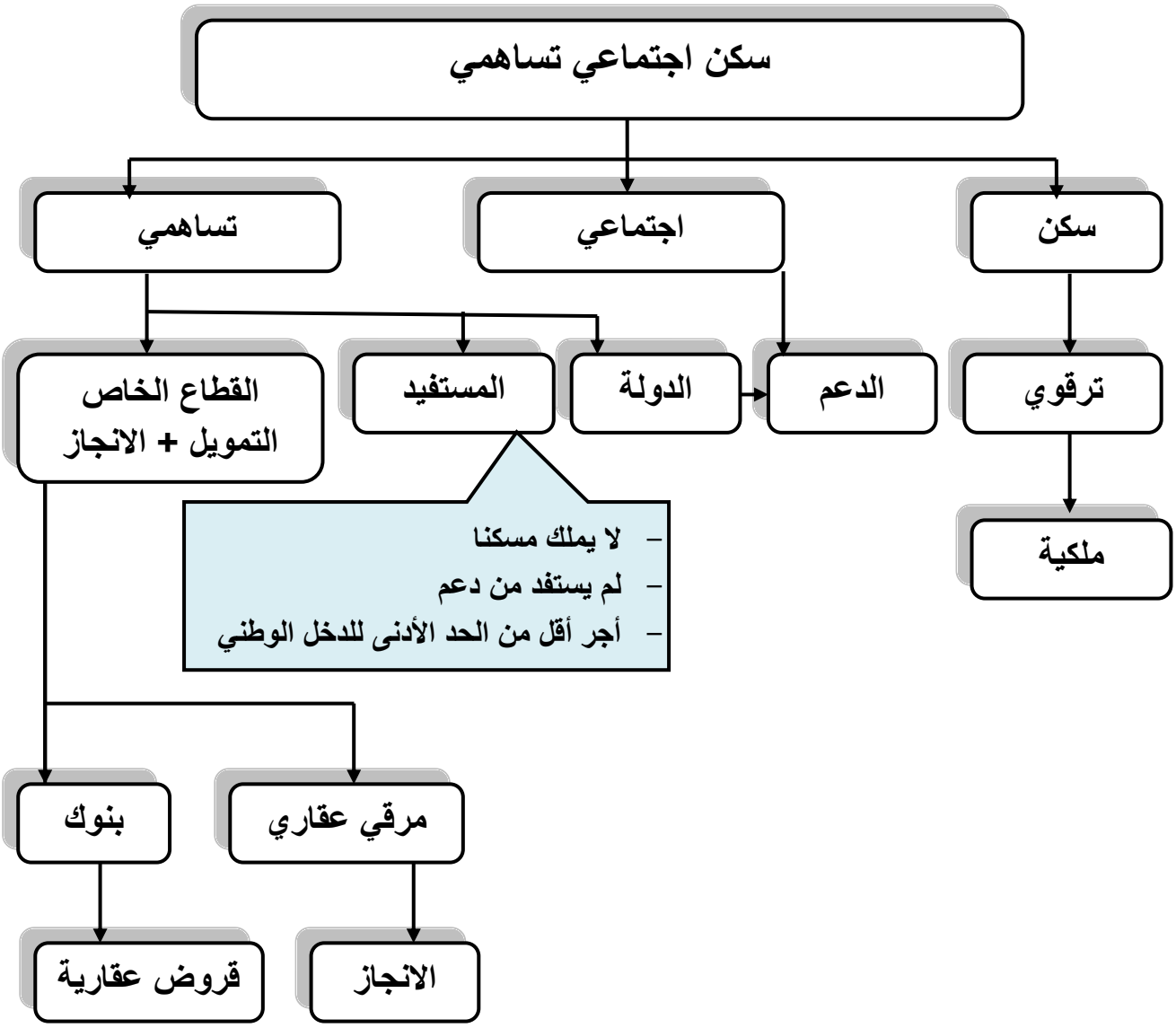

[1] لمياء بولجمر، **السكن الاجتماعي في ولاية قسنطينة دعم للطبقة المتوسطة وتفعيل للترقية العقارية**. (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسنطينة)، 2006/2005، ص 22

3-السكن الريفي:

يندرج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية، ويهدف لتنمية المناطق الريفية وتثبيت السكان المحليين. ويتمثل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي.

تتمثل مشاركة المستفيد في هذه الحالة، في توفير قطعة أرض تكون ملكه، ومشاركته في تنفيذ وإنجاز الأشغال. وللاستفادة من إعانة الدولة لبناء سكن ريفي يجب توفر بعض الشروط،[1] ويمكن أن نلخص هذه الشروط فيما يلي:

- كل شخص يزاول نشاط في الوسط الريفي، ولا يمتلك ملكية تامة أي سكن ذو استعمال سكني؛ يمكن أن يستفيد من دعم الدولة للسكن الريفي.
- إثبات أن دخل الزوجين يقل أو يساوي ست (06) مرات الدخل الأدنى الوطني.
- لا يملك أرض للبناء ما عدا إذا كان الغرض منه استيعاب البناء الريفي موضوع المساعدة.[2]

المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي هو تعبير يعنى كل أنواع الحماية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين سواء عن طريق التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية أو غيرها من صنوف الخدمات والرعاية، التي تكفل رفاهية المواطنين وأمنهم وعلى الأخص بالنسبة للأطفال، وكبار السن والمعوقين، وغير ذلك من الجهود التي تبذلها الدولة في الحقل الاجتماعي، أو بصيغة أخرى هو مجموعة من الميكانزيمات القانونية، والتدخلات الإنسانية لضمان تغطية الأخطار الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في حياته[3].

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة السكن والعمران والمدينة، **مرجع سبق ذكره**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] زيرمي نعيمة، **الحماية الإجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر**. الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير .جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 04/03 ديسمبر 2012، ص 5

هياكل الضمان الاجتماعي في الجزائر:

1-الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية:

هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[1].

يقوم الضمان الاجتماعي بحماية المستفيدين من المخاطر المتعلقة بالمرض والأمومة وكذا ضمان تأمينات حوادث العمل والأمراض المهنية، حيث يستفيد المؤمن من تعويض المصاريف الطبية والجراحية، الصيدلية، الاستشفائية، التحليلية وكذلك المصاريف المترتبة عن العلاج ويكون التعويض بنسبة 100. في شكل تعويضات عينية، وتعويضات نقدية في مباشرة في حالة العجز المؤقت، العجز الدائم. كما يضمن الصندوق تأمينا على الوفاة حين أن للمؤمن من رأسمال الوفاة ويدفع دفعة واحدة فور وفاة المؤمن له. [2]

2-الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة CNAC:

جهاز إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين من 30 إلى 50 سنة المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن الأضرار بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94 /1 المؤرخ في 11 ماي 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، يشمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على ثلاثة مديريات جهوية، وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية.[3]

---

[1] الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، **تعريف الصندوق**. على الرابط: http://www.cnas.dz/?q=ar/presentation-de-la-cnas، تاريخ الاطلاع: 2017/12/14 الساعة 15:00

[2] زيرمي نعيمة، **نفس المرجع السابق**. ص10

[3] المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994).

مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تخليص خطر البطالة الاقتصادية وتتجسد هذه المهام في:

دعم البطالة لمواجهة الظروف الاقتصادية ذلك بضمان الدخل لمدة ثلاثة سنوات للرد على الاحتياج بطريقة مباشرة واضحة، وذلك للأهمية القصوى في تغطية الحاجات الاجتماعية والطبية .

وفي حالة حصول المؤمن على هذا الامتياز يمكن للعامل الذي يعاني من البطالة أن يساعده الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة البحث عن شغل في سوق العمل و **CNAC** يقدم لمؤمنيه ثلاثة آليات لتصاحبه في خطواته :

- التكوين من أجل زيادة قدراته ومؤهلاته والرفع من المستوى المهني على مستوى كل المؤسسات التكوينية وذلك من خلال :
- التكوين والتحويل التكميلي.
- المساعدة المنظمة وخاصة فيما يتعلق بالبحث عن العمل على مستوى مراكز البحث عن العمل.

إضافة إلى تمويل المشروعات المصغرة التي ينوي أصحابها إنشاءها، ولكن بشرط ان تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة.[1]

والصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري (CACOBATPH)

[1] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الرابط: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_TextesReglementaires.aspx، تاريخ الاطلاع: 2017/12/26، الساعة: 18:00

الصندوق الوطني للتقاعد:

بتاريخ 02 يوليو 1983، أنشأ الصندوق الوطني للتقاعد بموجب المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 الملغى والمستبدل بالمرسوم 07-92 المؤرخ في 04 يناير 1992 والمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي.[1]

مهام الصندوق الوطني للتقاعد:

حددت مهام الصندوق بموجب المادة 9 من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 4 يناير 1992 وهي كالآتي:

- تسيير معاشات و منح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق.
- تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين.
- ضمان عملية التحصيل و المراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد.
- تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي.
- ضمان إعلام المستفيدين و أرباب العمل.
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة تطبيقا للمادة 52 من القانون 83-12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتقاعد.[2]

[1] الصندوق الوطني للتقاعد، **تعرف الصندوق الوطني للتقاعد**. على الرابط: http://cnr.dz/ar/presentation/ تاريخ الاطلاع: 2018/04/22 الساعة: 15:00

[2] **المرجع نفسه**

خلاصة الفصل الثاني

لقد اعتمدت الجزائر على استراتيجية محاربة الفقر والقضاء عليه بالاعتماد على سياسات تنموية اقتصادية واجتماعية في شكل تنمية زراعية وصناعية واستثمارات ومؤسسات متوسطة وصغيرة مستهدفة أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة فالسياسة الاقتصادية والتي تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2015) تستهدف من منظور اقتصادي ضمان معدلات عالية من النمو والإنتاج وبالتالي معدلات عالية من التشغيل. والسياسة الاجتماعية تهدف الوصول إلى إدماج الفئات المحرومة والمعوزة والوصول إلى نوع من الحماية الاجتماعية للأفراد وتحقيق مجتمع متوازن.

الفصل الثالث:

تقييم سياسات مكافحة الفقر في الجزائر

تمهيد

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال إلى سياسات تهدف أساسا إلى مكافحة جميع أشكال وصور الفقر والوصول إلى تنمية اجتماعية واقتصادية، وبالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسن في بعض المؤشرات منها خفض معدلات البطالة، التعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، من خلال تنفيذ سياسات متعددة اقتصادية تمثلت في برامج الإنعاش الإقتصادي وأخرى اجتماعية من هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل أثر هذه السياسات ودورها في تحقيق التنمية أو بعض مؤشراتها في الجزائر عبر مبحثين

المبحث الأول: تقييم السياسات الإقتصادية.

المبحث الثاني: تقييم السياسات الاجتماعية.

المبحث الأول: تقييم أثر السياسات الإقتصادية

المطلب الأول: أثر برنامج دعم النمو 2004-2009 على النمو الاقتصادي والبطالة

إن تحديد مدى فعالية البرامج في تخفيض نسبة الفقر، يتطلب منا معرفة مدى نجاح هذه البرامج في الوصول لتحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له، باعتبار أن رفع معدل النّمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة يقودان حتما إلى تخفيض نسبة الفقر.[1]

يعتبر القضاء على البطالة أولوية وطنية، فقد التزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليون منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، منها مليون منصب الأعوان الاقتصاديين والتشغيل العمومي ومليون منصب معادل مناصب الشغل في إطار البرامج ذات الكثافة العالية من اليد العاملة.[2]

عموما يمكن القول أنّ البرنامج التكميلي لدعم النّمو قد ساهم في إحداث مناصب شغل جديدة، في إطار العمليات والمشاريع المدرجة،[3] المساهمة التي اتخذت شكلين:

1-مساهمة مباشرة :تمثلت في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، باعتبارهما القطاعين اللذان استفادا مباشرة من المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج وفي هذا الإطار فقد قدرت عدد مناصب العمل التي أحدثت خلال الفترة " من 2005 حتى ديسمبر" 2012 حوالي 713.111 منصب عمل دائم ومؤقت.

2-مساهمة غير مباشرة: تمثلت في مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاعات التي استفادت بطريقة غير مباشرة من البرنامج، والتي شملت القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

يمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] فطيمة حاجي، **مرجع سابق**. ص 209

[2] المرجع نفسه. ص 210

[3] سامية بزازي، **مرجع سابق**. ص 30

جدول (رقم 15): مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة برنامج دعم النمو 2004-2009[1]

النوع	التعيين	عدد المناصب المستحدثة
مناصب الشغل التي استحدثتها الادارات العمومية والمؤسسات	مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية (الاقتصادية-العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري- مؤسسات أخرى)	5717797
	مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	675947
	مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666510
	مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات الممولة من طرف البنوك	155110
	مناصب الشغل التي استحدثت في إطار عقود م قبل التشغيل	225353
	مناصب الشغل التي استحدثت في إطار	441914
	مناصب الشغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر	428613
	المجموع	**3166374**
مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة	مناصب الشغل التي استحدثت في إطار التعويضات العامة الأشغال ذات المنفعة العامة، مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية.	1865318
	المجموع الكلي	**5031692**

من خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول فإننا نستخلص النتائج التالية:

[1] بناء على بيان الوزير الأول، ص 83

-تحقق الالتزام الرئاسي المذكور سابقا في خلق مليوني منصب عمل عن طريق العاملين والوظيف العمومي، وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة، حيث أن مجموع المناصب المحدثة في إطار ذلك مقدرة ب 2437115 منصب عمل.

- أن مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس (خلق) - - مناصب شغل حيث قدرت بـ 3166374 منصب شغل أي بنسبة 70%، أما القسم الثاني من مناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج هي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة، والتي قدرت مناصبها ب 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30%، وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 5031692 منصب شغل، وهي تفوق عدد المناصب المتوقعة.

بصفة عامة يمكن تلمس الأثر الذي أحدثه البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي على مستويات التشغيل والبطالة، من خلال دراسة تطور هذه المستويات خلال فترة تطبيق البرنامج وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (رقم 16): يوضح نسب التشغيل خلال فترة برنامج دعم النمو 2004-2009 [1]

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النشاط %	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
نسبة التشغيل%	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
نسبة المشتغلين%	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8
توزيعهم حسب قطاع النشاط					
الفلاحة %	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
الصناعة %	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
البناء والأشغال العمومية %	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14
التجارة والخدمات التجارية %	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14

[1] فطيمة حاجي، **مرجع سابق**. ص 209

نسبة البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

يبين الجدول رقم أن هناك انخفاض في معدل البطالة للفترة من 2005 إلى 2009 ليصل إلى أدنى درجاته بـ 10.2 % سنة 2009 رغم ما قابله من ارتفاع ملحوظ في نسبة المشتغلين وهي الفئة الطالبة للشغل التي وصلت إلى أعلى نسبة في فترة تطبيق البرنامج 89.8 %.

كما نلاحظ أن قطاع التجارة والخدمات التجارية قد حقق أعلى نسب نمو للعمالة المشتغلة، وهو راجع إلى التوسع الذي سجلته كل من قطاعات التجارة والنقل والاتصالات، وكذا الأهمية التي حضي بها القطاع في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي يهدف إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة. عكس قطاع الفلاحة الذي تضرر بفعل الظروف المناخية، كما شهد قطاع الصناعة هو الآخر نفس الوضعية بسبب ضعف أدائه. وكذا المشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مع العلم أن هذا القطاع يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة للناتج والعمالة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الأثر الإيجابي للتوسع في الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2004 – 2010، إنما هو أثر ظرفي وغير مستدام، فمناصب الشغل المحققة في إطار القطاع الفلاحي مثلا تبقى مرتبطة بالظروف المناخية، أما تلك المحققة في إطار قطاع البناء والأشغال العمومية تبقى مرتبطة بالتدخل الحكومي من خلال المشاريع المبرمجة في هذا القطاع.[2]

[1] بوزقزة كريمة، بركان كريمة، **أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر**. (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة)، 2015/2014، ص82

[2]

المطلب الثاني: أثر برنامج برنامج التنمية الخماسي: 2010-2016 على النمو الاقتصادي والبطالة

1-أثره على النّمو الاقتصادي: لقد نتج على مخطط التنمية الخماسي العديد من التطورات فعلى صعيد نمو الناتج المحلي بلغ 16563.3 مليار دينار جزائري سنة 2013 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت 1199.6 مليار دينار جزائري، وكانت مساهمة كلا من القطاعات في الناتج المحلي طوال هذه الفترة،[1] كما يبينه الجدول التالي:

جدول (رقم17): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية 2010-2013 [2]

القطاعات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	4968
القطاعات الأخرى	7063.5	8423.1	9501.5	10365.4
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة	617.4	663.8	728.6	765.5
بناء وأشغال عمومية	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
خدمات	2586.3	2862.6	3205.6	3827.4
خدمات الإدارة العمومية	1587.1	2386.6	2654.4	2524.5
حقوق ورسوم على الواردات	747.7	854.6	1077.5	1235.9
إجمالي الناتج المحلي	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3

[1] عبد اللاوي سمية، **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2014**. (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي)، 2014-2015، ص 64

[2] **المرجع نفسه**. ص 65

وبناء على معطيات الجدول فإن إجمالي الناتج المحلي في تزايد لكنه بتباطؤ، فباستثناء قطاع المحروقات الذي عاش مرحلة ركود حققت كل القطاعات الأخرى نموا إيجابيا كما انخفضت نسبة التضخم إلى 3% سنة 2013 مقارنة ب 5.7٪ أواخر 2009.

ومع ذلك فإنّ النّمو يبقى هشّا، ولا يعول عليه كثيرا في مجال التنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية الأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقي متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه ضعيفة، وبذلك تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة وضعيفة نسبية، على الرغم من أن القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.[1]

1-أثره على معدلات البطالة:

إنّ الهدف المعلن في برنامج رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحدث ثلاثة ملايين منصب شغل لآفاق سنة 2014، جعل البرنامج يستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دج فالحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معادل البطالة.

وقد أولت اهتماما بتثمين الموارد البشرية وجعلته محور مهم في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008، وقد كان هذا الهدف أو التوقع عدة مبررات منها:

- السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعادل 6%.
- تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة البناء والأشغال العمومية والري والسكن والنقل، والقطاعات المولدة لمناصب شغل.[2]

إن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة يكون من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي استحدثتها مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، فقد تم

[1] **المرجع نفسه**. ص 65

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**. أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2010، ص 244

في سنة 2011 استحداث 1935031 منصب شغل منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية و396796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة. كم بلغ عدد العاطلين على العمل في أفريل 2014 نحو 1151000 شخص أي معادل بطالة قدره 9.8 % على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013.[1]

الجدول (رقم 18): يوضح تطور نسب التشغيل للفترة 2010-2014[2]

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة	10	10	11	9.8	10.6
نسبة التشغيل	37.6	36	37.5	39	26
عدد المشتغلين	9735000	9599000	10170000	10788000	10239000

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي السكان المشتغلين قدرت بـ 11453000 نسمة من إجمالي السكان أي بنسبة 26% من إجمالي عدد السكان، أما فئة البطالين فقد بلغت 1214000 شخص، وبلغ بذلك معدل البطالة 10.6 % مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 0.8% مقارنة ب أفريل 2014، ويعود ارتفاع المعدل إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى فئة خريجي الجامعات والمعاهد الوطنية، فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013 حيث تراجعت ذات النسبة من 21.4% إلى 14.3 % لتصل إلى عتبة 13% خلال أفريل 2014، ارتفعت خلال سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16.4%.

[1] -شبابحة نوال، مالاك حنان، **أثر البرامج التنموية على سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2012)**. (مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة)، 2017/2016، ص 40

[2] **المرجع نفسه**. ص 41

المطلب الثالث: دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من الفقر

لمعرفة مدى مساهمة صندوق الزكاة الجزائري في معالجة ظاهرة الفقر نستعرض حصيلة زكاة الأموال وزكاة الفطر للصندوق منذ تأسيسه سنة 2003 فبالنسبة لحصيلة زكاة المال والعائلات المستفيدة من المساعدات المالية وعدد الشباب المستفيد من القروض الحسنة نوضحه في الجدول التالي:

الجدول (رقم 19): يوضح حصيلة زكاة المال والعائلات والشباب المستفيد منه

البيان / السنوات	حصيلة زكاة المال (دج)	عدد العائلات المستفيدة	عدد القروض الحسنة
2003	118.158.269.35	21000	/
2004	200.527.635.50	35500	256
2005	367.187.942.79	53500	466
2006	483.584.931.29	62500	857
2007	566.814.000.00	22562	1147
2008	427.179.898.29	/	800
2009	887.000.000.00	/	1200
2010	900.000.000.00	150000	3000
2011	114.000.000.000	/	/
2012	794.062.018.00	/	4400
2013	779 147 643.48	/	% 37.5
2014	132مليار سنتيم	98633	718
2015	145 مليار سنتيم	/	/

كذلك حصيلة زكاة الفطر المسجلة منذ نشأة الصندوق وكذا العائلات المستفيدة منه في الجدول الآتي:

الجدول (رقم 20): يوضح حصيلة زكاة الفطر والعائلات المستفيدة منه

البيان / السنوات	الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر بـ دج	عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر
2003	57.789.028.60	30000
2004	114.986.744.00	46000
2005	257.155.895.80	102862
2006	320.611.684.36	128244
2007	262.178.602.70	116158
2008	241.944.201.50	105598
2009	270.000.000.00	حوالي 90000
2010	280.000.000.00	حوالي 100000
2011	373 399 511.00	279328
2012	444 705 479.00	285381
2013	439 199 647.81	
2014		161224
2015		

من خلال هذه الإحصائيات يمكن أن نذكر:

"الحملة الأولى" تسمية أطلقت على أول حملة تم فيها جمع الزكاة وكانت سنة 2003،[1] وعموما فقد كانت البدايات محتشمة، لكن مع مرور الزمن بدأت حصيلة الزكاة في الارتفاع، حيث عرفت حصيلة الزكاة ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (2003-2014) (باستثناء سنة 2007 ،2008 و2013)، وسيتم شرح ذلك فيما يلي:

أ-من سنة 2003 إلى سنة 2007: التزايد مستمر في حصيلة زكاة المال، وكذا حصيلة، من جهة أخرى نلاحظ تنامي عدد العائلات المستفيدة من المساعدات المالية وارتفاع عدد الشباب المستفيدين من القروض الحسنة.

[1] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

ب-في سنة 2008: انخفاض حصيلة صندوق الزكاة مقارنة مع السنتين السابقتين، تابعاته انخفاض في عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر وزكاة المال وانخفاض عدد المستفيدين من القروض الحسنة كذلك. وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها:

- البلبلة التي أثيرت حول طرق استغلال واستثمار مداخيل صندوق الزكاة.
- الحملة التشويهية التي تعرض لها صندوق الزكاة من طرف البعض، ساهمت في ابتعاد شريحة من المزكين وفقدتهم الثقة به.
- تكلم بعض وسائل الإعلام عن حدوث عمليات سطو في بعض المساجد من طرف ضعاف النفوس من المنحرفين.[1]

ج-من سنة 2009 إلى سنة 2012: إيرادات صندوق الزكاة عادت مجددا للارتفاع، محققة رقم قياسي منذ إنشاء الصندوق متجاوزة 114 مليار سنتيم سنة 2011، وزكاة الفطر ارتفعت هي الأخرى إلى أزيد من 28 مليار سنتيم سنة 2010. والسبب الرئيسي هو قرار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تخصيص ربع حصيلة زكاة الأموال لعام 1430هـ/2009 م أي 25 بالمائة من الحصيلة لفائدة ضحايا العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث وجهت طلبا إلى مديري الشؤون الدينية والأوقاف بالولايات لتحسيس المواطنين بضرورة التقرب من القنوات الرسمية لجمع الزكاة.[2] الشيء الذي أدى إلى إقبال شريحة كبيرة من المزكين عن دفع زكاتهم لصندوق الزكاة.

د-من سنة 2013 إلى 2015: بلغت قيمة أموال زكاة الجزائريّين المحصّلة في عام 2015م، 145 مليار سنتيم (جزء من الدينار بحيث 100 يساوي ديناراً)، مقابل 132 مليار سنتيم، خلال السنة السابقة، حيث ارتفعت بشكل كبير،

المرحلة التي عرفت اتخاذ عدة تدابير لتحسين أداء صندوق الزكاة وحمايته. الأمر الذي جعله يشهد تطوّراً مستمراً عبر السنوات، والذي جعله يسلم من التجاذب حول التنازل

[1] عبد الله بن منصور وعبد الحكيم بزاوية، **مرجع سابق**. ص 7

[2] غنية قمراوي، **وزارة الشؤون الدينية تقرر تقديم قرابة 2 مليون دولار لضحايا غزة شهر مارس**، بوابة الشروق، تاريخ النشر: 05/01/2009، على الرابط: https://www.echoroukonline.com تاريخ الاطلاع: 2018/01/30، الساعة 13:49

عنه لصالح وزارة المالية توزيعها، باعتبارها الهيئة المؤهّلة في صيانة الأموال وتسيّيرها والمحافظة عليها وتوزيعها.[1]

مساهمة صندوق الزكاة الجزائري في معالجة ظاهرة الفقر والحدّ من البطالة:

رغم حداثة تجربة صندوق الزكاة الجزائري فقد كانت له بعض الإسهامات في ميدان معالجة ظاهرة الفقر والحد من البطالة، فمن خلال الإحصائيات الواردة في الجدولين السابقين يمكن تلخيص إنجازاته فيما يلي:

1- نلاحظ من خلال الجدول (رقم 18) الخاص بـ "حصيلة زكاة المال وعدد الشباب المستفيد منها" أن العديد منهم استفاد من القروض الحسنة المقدمة من طرف صندوق الزكاة، بحيث سمحت هذه القروض لأكثر من 12120 فرد من فتح مؤسسات مصغرة و بالتالي الاستفادة من منصب شغل، و قد يوظفوا المستفيدين أفراد آخرين معهم في المستقبل وفي ذلك مساهمة فعلية في علاج مشكلة الفقر والبطالة، بحيث نجاح هذه المشاريع سوف تسمح بتوفير لهؤلاء الفقراء مصدر دخل دائم و ربما يصبحوا من المزكين في المستقبل، ومن تم تتضاعف الفائدة من هذه المشاريع الممولة، و لكن كل هذا يبقى مرهون على مدى نجاح المشروع بحيث لابد من الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين والماليين لدراسة الجدوى في عملية متابعة المشاريع الممولة.

2-العديد من العائلات الفقيرة استفادت من المساعدات المالية المقدمة من حصيلة زكاة المال حيث فاقت 150000 عائلة، وحوالي 100000 عائلة مستفيدة من زكاة الفطر، مع العلم أن جل هذه العائلات سوف توجه المساعدات المالية التي تحصلت عليها نحو الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك للعائلات الفقيرة هو مرتفع) وهذا ما سوف يزيد من حجم الطلب على المواد الاستهلاكية ومن تم زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمل – أي خلق مناصب للشغل-ولكن هذا يبقى مرهون على مدى مرونة القطاع الإنتاجي.

3-كما يجب الإشارة إلى أن توظيف العاملين عليها بصندوق الزكاة سوف يؤذي إلى زيادة حجم التوظيف والتخفيف من حدة مشكلتي البطالة والفقر.

[1] احمد الشلقامي، **الجزائر: ارتفاع حصيلة الزكاة لعام 2015 عن العام الذي سبقه**. مجلة المجتمع الإسلامي، الكويت، 26 مارس 2016

4-أتاحت القروض الحسنة للشباب الفقراء العازفين عن المشاريع للبرامج الوطنية الأخرى التي تسترجع القروض بفوائد. الفرصة في فتح مشاريع استثمارية، كون أن هذه القروض الحسنة يسترجعها صندوق الزكاة بدون فائدة.

5-القروض الحسنة التي يقدمها صندوق الزكاة سوف تسمح بـ مضاعفة مناصب الشغل في المستقبل نظرا لأنها تسترجع بعد مدة أقصاها 5 سنوات لتوزع بعدها على فقراء آخرين على شكل قروض حسنة تخلق مناصب شغل جديدة. ومن انجازات صندوق الزكاة في القضاء على البطالة نذكر ما يلي:

- توفير عمل لأكثر من 10000 شاب مابين 2003 و2011 استفادوا من 5200 قرض حسن من صندوق الزكاة في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2010.
- تقدر نسبة الأموال الموجهة للقرض الحسن بـ 37.5 من حصيلة أموال الزكاة للصندوق.[1]
- رفع سقف القرض الحسن من 300 ألف دينار إلى 500 ألف دينار.
- تحرير الشباب من الفقر والبطالة وجعلهم رقم إيجابي في المجتمع حيث يتحول الشاب بموجب القرض الحسن الممنوح لتمويل مشروعه الاستثماري إلى عامل منتج يساهم من خلال تسديد أقساط قرضه من زكاته فيما بعد في استفادة شباب آخرين من قروض مماثلة تخرجهم من دائرة البطالة.[2]

6-المشاريع المصغرة تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة، كما أن خلق منصب شغل من طرف صندوق الزكاة يكلف أقل مما تكلفه البرامج الوطنية الممولة من طرف ميزانية الدولة وهذه نتيجة توحي بأهمية صندوق الزكاة في تحقيق التنمية بحيث أن مشكلة التنمية تكون دائما في التمويل، كما أنه كلما زادت حجم حصيلة الصندوق كلما

[1] عبد الرحيم خلدون، **عشرة آلاف شاب يحصلون على قرض حسن هذه السنة. جريدة الفجر**،- يومية جزائرية مستقلة.

[2] نذير كريمي، **صندوق الزكاة**. المسار العربي، يومية إخبارية جزائرية، 2011/04/10، على الرابط الموضوع: http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4909.html?print#ixzz5FPXDvjeT تاريخ الاطلاع 2017/12/28، الساعة 20:19

تمكن من خلق مناصب شغل إضافية ويكون له بذلك دور كبير في معالجة مشكلة الفقر والبطالة.[1]

حداثة تجربة الجزائر واعتبار صندوق الزكاة مؤسسة حديثة النشأة وكذا عدم وفرة المعلومات والإحصائيات الكافية عوامل أدت إلى صعوبة الحكم عليها بالنجاح أو الفشل في تأدية دورها، ولكن ما يمكن قوله هو أنّ مختلف الدراسات القائمة تعمل على كسب ثقة المزكين خاصة وأن التجربة فتية، فأول شيء حرص عليه الصندوق هو الإعلام بكل أنواعه للتعريف بمؤسسة الزكاة.[2]

[1] هواري عامر، **دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة**. الملتقى الوطني الأول :استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011

[2] غالم عبد الله، ريمة عمري، **مرجع سابق**. ص 7

المبحث الثاني: تقييم أثر السياسات الإجتماعية

المطلب الأول: آثار سياسة التشغيل على حجم البطالة

إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما ونوعا، ما يحقق تقليص حجم البطالة والتخفيف من حدة الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع، وأنّ تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية، ولذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المؤشرات.[1]

1-تقييم جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): لقد عرف هذا الجهاز الذي بدأ العمل به منذ سنة 2008، نموا متسارعة من حيث خلق مناصب شغل سواء تعلق الأمر بعقود إدماج حاملي الشهادات (CID)، عقود الإدماج المهني (CIP)، أو عقود تكوين/ إدماج (CFI)، وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد الوظائف المستحدثة في هذا الجهاز خلال سنتي 2010 و2011:

الجدول (رقم 21): تطور الوظائف المستحدثة في جهاز المساعدة على الادماج المهني خلال سنتي 2010 و2011[2]

إطار جهاز الساعدة على الادماج المهني DAIP	سنة 2010	سنة 2011
CID	99696	269746
CIP	85220	226284
CFI	88225	164780
المجموع	273141	660810
مساهمة الجهاز في التشغيل الكلي	%02.81	%06.38

[1] عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر**. (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1)، 2015/2014، ص 108

[2] **المرجع نفسه**. ص 109

من خلال الجدول يتضح بأن عدد المناصب المستحدثة في هذا الجهاز قد عرفت تطورا ملحوظا بين سنتي 2010 و2011، أين انتقل عدد المناصب المستحدثة من 273141 منصب إلى 660810 منصب، حيث عرفت نسبة مساهمة هذا الجهاز في التشغيل الكلي نقلة كبيرة، من 02.81 إلى 06.38% غير أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالتكلفة المالية المخصصة لهذا الجهاز.

كما عرفت عقود الإدماج الثلاثة زيادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة، فعلى سبيل المثال تضاعف عدد مناصب الشغل في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات من 99696 منصب إلى 269746 منصب شغل.

ولكن في النهاية تبقى هذه المناصب مؤقتة وغالبيتها في قطاع الإدارة، كما يمكن اعتبار السبب الرئيسي في هذه الزيادة لعدد مناصب الشغل، الأحداث التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 2011 والهدف منها شراء ما سمي بالسلم الاجتماعي. حيث شهد الجهاز تراجعا كبيرا وانخفاضا في عدد المستفيدين مقارنة بعدد الطلبات وصل في 2016 (**أنظر الجدول**):

الجدول (رقم 22): يمثل نتائج التشغيل في إطار جهاز المساعدة عمى الادماج المهني 2016.[1]

صيغ العقود	CID	CIP	CFI	المجموع الاجمالي
جهاز المساعدة على الادماج المهني DAIP	2017	1313	1243	**54416**
	القطاع الإداري		القطاع الاقتصادي	
	288		4285	

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل، المعلومات الإحصائية 2016.

عند المقارنة بين الفترتين السابقة والحالية من التشغيل في إطار جهاز المساعدة على الادماج المهني نلاحظ تناقص هائل وواضح جدا، حيث تميزت سنة 2016 بغلق مختلف صيغ العقود في مختلف الوكالات المحلية للتشغيل وهو ما يفسر هذا الانخفاض سنة 2016 إلى أكثر من النصف.

ويمكن تفسير هذا العجز بتطبيق سياسة التقشف من جهة والزيادة الواضحة لخريجي الجامعات خلال كل سنة بالجامعات وتوجه عدد كبير من الطلبة نحو الجهاز طلبا للخبرة المهنية المهمة في شروط التوظيف، قبل المشاركة في أية مسابقة التي والتي لا تفتح إلا في أوقات محددة.[1]

2-تقييم برنامج عقود ما قبل التشغيل:CPE

لقد ساهم برنامج ما قبل التشغيل في توفير مناصب مهمة وخاصة للجامعيين وساهم في تخفيض نسبة البطالة في الجزائر، استفاد من هذا البرنامج أكثر من 217752 شاب خلال الفترة 2006-2010، مثلما يظهر في الجدول التالي:

جدول (رقم 23): تطور الوظائف المستحدثة في جهاز عقود ما قبل التشغيل[2]

السنة	عدد المستفيدين
2006	41376
2007	62536
2008	57300
2009	14665
2010	41875
2011	48784

[1] عمرة مهديد، **تحليل سياسة التشغيل في الجزائر**. دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج المهني .المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 9، فيفري 2016، ص 22

[2] حجي فاطمة. **مرجع سبق ذكره**. ص 215

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المناصب المستحدثة في عقود ما قبل التشغيل قد عرفت تطورا ملحوظا بين سنتي 2006 و2007 إلا أنه عرف تراجعا طفيفا في بداية سنة 2008 نظرا لاستحداث برنامج المساعدة على الادماج المهني في هذه السنة ليشهد تراجعا قياسيا سنة 2009 بسبب توجه الطلبات نحو البرنامج الجديد، نظرا للامتيازات التي يقدمها ليعود للارتفاع بنسبة زيادة معتبرة سنة 2011 وذلك نظرا للتدابير التي اعتمدتها الحكومة في دعم التشغيل بعد أحداث جانفي 2011.

ومنه يمكن رصد ما يلي:

1-برامج عقود ما قبل التشغيل كان له نتائج ايجابية واضحة بامتصاص جزء كبير من البطالة خاصة في السنوات التي شهدت فيه عديد الدول العربية ما يعرف بالربيع العربي في ظل مشاكل اجتماعية على غرار البطالة. بدليل انخفاض نسبتها في الجزائر خلال هذه السنوات بالذات.

2-من الناحية المالية يمكن ملاحظة أن عقود ما قبل التشغيل بمختلف صيغها تميزت بتدني في الراتب الشهري.

3-رغم اصدار تعليمة بفتح عقود ما قبل التشغيل المسيرة من طرف الوكالات المحلية للتشغيل الآجال غير محددة لكن هذه التعليمة لم يتم تقنينها بشكل رسمي.

4-رغم سنوات الخدمة لم يتم اصدار أي قرار بترسيم المستفيدين من عقود المساعدة على الإدماج المهني بأي شكل من الأشكال، بل لم تتم الاشارة للترسيم مطلقا.

5-الهدف الأساسي المسطر من قبل برنامج عقود ما قبل التشغيل كان حول معالجة مشكل بطالة حاملي الشهادات لكن لحد الآن لم تتم المعالجة.

6-لا يعتبر حامل عقد ما قبل التشغيل موظف حقيقي لأنه ليس له الحق في التقاعد في إطار التشريع المعمول بها.[1]

في الأخير يمكن القول أنّ سياسات التشغيل في الجزائر وبالرغم من أنها ظرفية، إلا أنها على مستوى البطالة والفقر عكست ما يلي:

- انخفاض معدلات البطالة في الجزائر من 30% سنة 1999 إلى حدود 10% سنة 2014.

- تحسن المستوى المعيشي للكثير من الأسر الجزائرية.

- دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة بما كانت عليه سابقا.

- تحسن مستوى التعليم في الجزائر وانخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الأخيرة (2005-2013) نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

- انعكاس التشغيل على توفير الغذاء في معظم الأسر الجزائرية.[2]

[1] **المرجع نفسه**. ص 24

[2] بوزار صفية، **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 2008-2014**. مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 09/08 ديسمبر 2014، ص 562

المطلب الثاني: أثر برامج المؤسسات المصغرة على معدلات التشغيل

1-القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر:

نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وانفتاح الجزائر على سياسة اقتصاد السوق أيضا تخليها تدريجيا عن الاقتصاد الموجه، كل هذه المشاكل وغيرها دفع بالحكومة إلى التفكير بجهاز القرض المصغر كحل، من أجل توفير مناصب شغل، القضاء على الفقر وخفض نسب البطالة. الأمر الذي كان له آثار إيجابية على مستويات التنمية.[1]

لقد منحت وكالة القرض المصغر منذ انشائها سنة 2004 الى غاية نهاية سنة 2014 أكثر من 670.000 قرض مصغر، ومكنت من استحداث أكثر من مليون منصب شغل فوصفت الحصيلة بالإيجابية. وذلك بفضل صيغة المساعدة والمرافقة التي تقوم اساسا على المبادرة الفردية.[2]

وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس مساهمة الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2013:

جدول (رقم 24): نسبة مساهمة ANGEM في التوظيف (2005 – 2013)[3]

البيان / السنوات	معدل البطالة (%)	العدد الإجمالي للعاملين (عامل)	عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة (وظيفة)	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف (%)
2005	15.30	8044220	4994	0.06
2006	12.30	8868804	38325	0.43
2007	13.8	8594243	64171	0.75

[1] بن حميدة فتيحة، **القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر**. دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014)، ص 55

[2] الوكالة الوطنية للقرض المصغر مكنت من توفير أكثر من مليون منصب شغل في عشر سنوات، على الموقع الالكتروني لجريدة النهار الإخبارية، بتاريخ:2015/02/26 على الرابط: https://www.ennaharonline.com/، تاريخ الاطلاع: 2018/05/10 الساعة 21:00

[3] إحصائيات ANGEM على الموقع: www.angem.dz.

2008	11.3	9146000	127320	1.40
2009	10.2	9472000	218421	2.30
2010	10	9735000	295587	3.03
2011	10	10661000	456917	4.28
2012	11.0	11423000	677412	5.93
2013	9.8	11964000	843465	7.05

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06 % لسنة 2005 إلى 7.05 % سنة 2013، ورغم أن النسبة تبدو ضعيفة ولكنها مهمة، وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن مجهودات الوكالة في توفير مناصب العمل قد ساهمت في تخفيض معدل البطالة من 15.30 % سنة 2005 إلى 9.8 % سنة 2013.

الشكل (رقم 04): منحنى بياني عدد الوظائف المستحدثة ونسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2013[1]

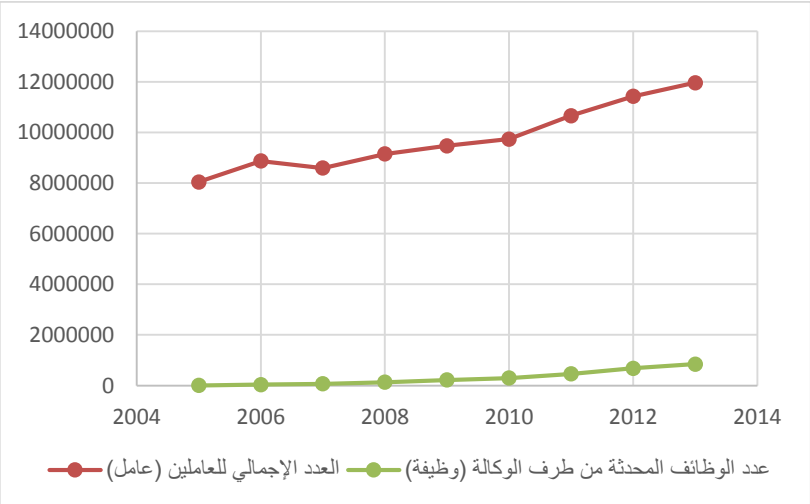

[1] من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول

من خلال الإحصائيات يمكن القول أنّ:

- القرض المصغر يأخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث أنه يحدث استقرارا اجتماعيا ويحسن المستوى المعيشي.
- القرض المصغر قدم حلولا فعالة في خلق مناصب شغل للتخفيف من البطالة والفقر.
- القرض المصغر أعطى أثرا ايجابيا في إقبال حاملي شهدت العليا للاقتراض حيث أن للمستوى التعليمي للشاب دور أساسي في نجاح واستمرارية المشروع.
- إن الدخل الذي يذره المشروع الواحد ورغم صغر حجمه إلا أنه قادر لتطوير المشروع في حد ذاته وإعانة أسرة المقترض، وقد تتعدى إلى أسر أخرى.

2-حصيلة الانجازات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

لقد ساهمت البرنامج منذ استحداثه، في خلق العديد من مناصب الشغل، وفي تمويل عدد معتبر من المشاريع وفى استحداث عدد معتبر من المؤسسات المصغرة إلى غاية 2016 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (رقم 25): يوضح مساهمة ANSEJ في توفير مناصب الشغل[1]

طبيعة النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	عدد مناصب الشغل
خدمات	104947	28.8	244.253
نقل المسافرين	18985	5.2	43.679
حرف	42513	11.7	125.318
نقل البضائع	5653	15.5	96.237
الزراعة	52367	14.4	124.133
الصناعة	23915	6.6	70.007
البناء والأشغال العمومية	31864	8.7	93.386

[1] مهديد فاطمة الزهراء، بو عبد الله هيبة، **تقييم لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 1998-2016**. ملتقى وطني حول: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص 7

المهن الحرة	9198	2.5	20.809
الصيانة	9081	2.5	21.152
الصيد البحري	1119	0.3	5.501
المحروقات	541	0.1	2010
نقل مجهز بوسائل التبريد	13385	3.7	24.132
المجموع	364445	100	870617

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت إلى غاية السداسي الأول لسنة 2016 في انشاء ومرافقة 445 364 مشروع في مختلف القطاعات والأنشطة، حيث سيطر قطاع الخدمات بنسبة 28.8 % يليه قطاع نقل البضائع في المرتبة الثانية بينما يأتي قطاع الصناعة في المرتبة السادسة بنسبة 6.6 % أما قطاع الصيد البحري احتل المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 0.3 % وكذلك تم خلق 870617 منصب شغل حيث استحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر بنسبة 29.3% كما يمكن ملاحظة أنه من مجموع 693726 مشروع تحصل شهادة القبول لم يتم تمويل الا 364445 مشروع فقط أي بنسبة 44.97 % كما وتعتبر نسبة متوسطة.

الشكل (رقم 05) أعمدة بيانية توضح المشاريع الممولة من الوكالة حسب القطاع[1]

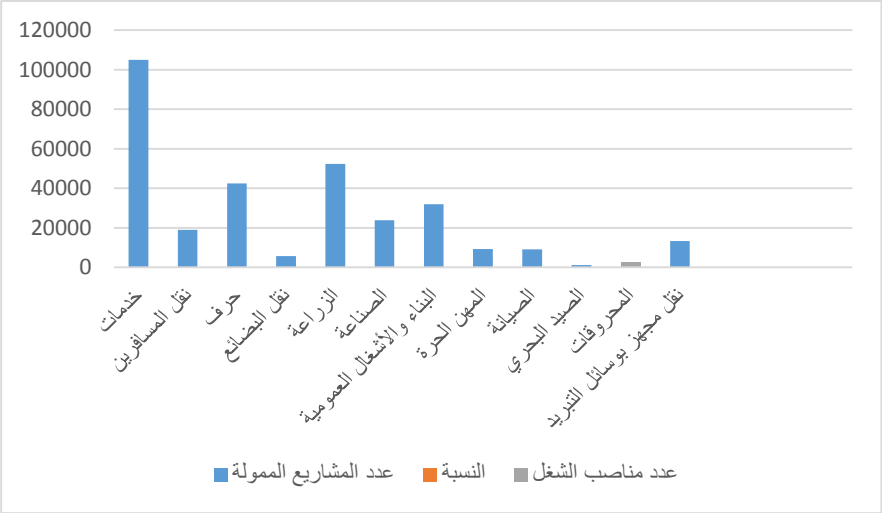

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول.

كما أن استحداث المناصب مر عبر تطورات عديدة عبر فعرفت منحنى تصاعديا في في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012 نبرزها في الجدول التالي:

الجدول (رقم:26): عدد الوظائف التي تم خلقها من طرف ANSEJ 2005/2011[1]

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الوظائف المنشأة من طرف ANSEJ	30376	24500	22685	31626	57919	75950	128375	

تم خلق أكثر من 128375 منصب شغل جديد من طرف ANSEJ ، عنها استحداث 570406 شغل سنة2011 ، وهذا العدد تجاوز الهدف المحدد الأساسي الذي كان يسعى إلى إنشاء 50 ألف مؤسسة مصغرة.

كما أنه تم تسجيل الذروة سنة 2012 إثر تطبيق الاجراءات الجديدة المقررة من قبل المجلس الوزاري المشترك في 22 فيفري 2011 وتعديل المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ومستوى الدعم المقدم للشباب المقاولين".[2]

الشكل (رقم 06): منحنى بياني يوضح تطور عدد الوظائف المستحدثة من طرف وكالة ANSEJ 2005-2011[3]

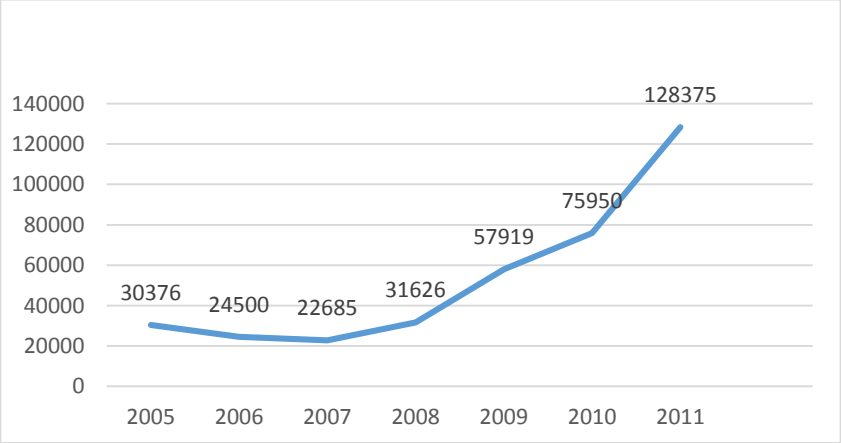

[1] حجي فطيمة، **مرجع سبق ذكره**. ص 219

[2] سميرة ب، **حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**. المشوار السياسي، يومية جزائرية مستقلة، العدد 1738، 2016/07/09، ص 15

[3] من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول

بعد هذه الدراسة نستنتج أن الدولة راهنت ومازالت تراهن من خلال استحداث أجهزة وهياكل التشغيل المختلفة وخاصة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ANSEJ** إلى نشر الفكر المقاولاتي للشباب ودفعه لإنشاء مؤسسات مصغرة، وذلك للقضاء على البطالة من جهة وامتصاص الفقر من جهة أخرى وهذا من خلال المساهمة الفعلية في خلق الثروة ورفع الناتج القومي للبلاد. هذا وقد استطاعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحقيق عدد معتبر من المشاريع منذ بداية نشاطها، وبعض الإحصائيات التي قدمناها إلى غاية سنة 2016 دليل على المساهمة الفعلية للوكالة في تراجع نسب البطالة وتحقيق التشغيل على مستوى كافة أقطار التراب الوطني.

المطلب الثالث: أثر سياسات الإسكان على المستوى المعيشي للأفراد

يعتبر السكن من الحاجيات الأساسية التي توفر الأمن و الاستقرار للفرد، غير أن الجزائر و لمدة طويلة تعرف أزمة في هذا القطاع كان لها أثر سلبي على مستوى المعيشة وكذا خلق أزمة اجتماعية تؤثر على باقي القطاعات، فقد كان للنمو الديمغرافي والنزوح الريفي دور أساسي في تفاقمها، حيث حاولت الدولة الجزائرية التصدي لهذه الأزمة بإتباع استراتيجية وطنية كان هدفها تسهيل المواطن الحصول على سكن لائق تميزت في تنويع طرق التمويل وإعداد صيغ سكنية جديدة موجهة للفئات المعوزة، إضافة إلى اعتماد صيغة القرض العقاري الميسر قصد مساعدة الفئات ضعيفة الدخل. وقد بنيت هذه الأخيرة على الأسس التالية[1] :

-إعادة النظر في دور الدولة بالنسبة لإنجاز السكنات

-خلق سوق عقارية منتظمة. أين يكون بمقدور الدولة التدخل من أجل مساعدة الطبقات الفقيرة من المجتمع قصد الحيازة على ملكية سكن

[1] Ministère de l'habitat et de la Construction, journées d'études sur l'habitat, Alger, de 6 et 7 Mars 1978, p.8.

-إعادة الاعتبار أو خلق " سوق رهن " تمويلي للسكنات (أي عن طريق القروض العقارية).

-تعزيز دور البلديات توزيع السكنات باعتبارها الأقرب إلى وضعية المواطن وعلى دراية بحالته.

-تخلي الدولة عن دورها في مجال إنجاز السكنات عن طريقة خوصصة مؤسساتها العمومية للإنجاز وترك المجال أمام مؤسسات القطاع الخاص.

- القضاء على السكنات القصديرية أو المزرية مع المشاركة المباشرة للمواطنين المعنيين في الحصول على سكن.

الجدول (رقم 27): المساكن الموزعة خلال الفترة (2005-2012)[1]

Années	LPL	LSP	Loc. vent	Promo tionnel	Auto const	S/Total Urbain	Rural	Total
2005	25 834	15 787	21 350	8 027	27 574	89 572	42 907	132 479
2006	43 527	43 527	7 128	8 435	18 630	101 489	76 287	177 776
2007	44 079	44 079	8 491	5 028	14 671	91 594	88 336	179 930
2008	57 657	57 657	1 827	4 070	15 176	115 853	104 968	220 821
2009	55 655	37 924	9 043	5 644	18 142	126 303	91 492	217 795
2010	61 316	28 889	77 777	4 891	11 761	114 634	76 239	190 873
2011	74 317	28 114	6 816	6 061	30 836	146 144	66 521	212 665
2012	66 259	24 732	2 422	5 454	14 750	113 617	85 562	199 179
TOTAl	428 539	215 663	55 854	47 610	151 540	899 206	632 312	1 531 518

[1] موقع وزارة السكن والعمران والمدينة على الرابط : www.mhuv.gov.dz/Pages/IndexAr.aspx تاريخ الاطلاع: 2018/05/12 الساعة: 23:00

من خلال قراءة الجدول تتضح لنا بصورة واضحة، أن الدولة الجزائرية عازمة على القضاء والحد من أزمة السكن، وهذا ما تؤكده الأرقام في مباشرة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الذي سجل فيه قطاع السكن محور ذو أولوية في عمل الحكومة، فلقد تم خلال العشرية الأخيرة تسليم أكثر من 1.5 مليون سكن، ويتوقع أيضا انجاز أكثر من مليون مسكن جديد، خلال مخطط العمل للفترة(2010-2014)، موزعة كما هو موضح في الجدول على أنواع البرامج السكنية، وهكذا فان النسبة الخام لشغل المنازل ينتظر أن تنزل إلى 4.86 في نهاية البرنامج الخماسي 2014، مقارنة بـ 5.11 في نهاية 2008، وهو ما يعني توفر مسكن لكل عائلة تتكون من زوجين و ثلاثة أطفال.

ظلت سياسات السكن في الجزائر تعتمد في مجملها على الدور الأساسي للدولة في الإنجاز والتسيير بما في ذلك التمويل والتوزيع، بل تعدى دور الدولة في بعض الأحيان، إلى التدخل حتى في البناء الذاتي. وقد زاد هذا من أزمة السكن تعقيداً. هذه السياسة برهنت، في كثير من الوقت على فشلها في تحقيق الأهداف المنشودة وذلك بالرغم من المبالغ الباهظة التي صرفت في هذا القطاع، وقد يفسر ذلك منذ الوهلة الأولى بتزايد معدل نمو السكان بدون تزايد مماثل في عدد السكنات، إضافة إلى تزايد النزوح الريفي اتجاه المدن. لكن هذا لم يمنع السلطات العمومية بمضاعفة جهودها محاولة إذ أصبح الشغل بوضعها برامج استعجالية مثل: البيع بالإيجار وطلب القروض فهو يحتل مكانة معتبرة ضمن استراتيجية التنمية الإجتماعية والاقتصادية كان لها أثر إيجابي خاصة لذوي الدخل المتوسط حيث أصبح لهم إمكانية الحصول على سكن لائق خصوصا أنها تضع بعين الاعتبار مستويات الدخل وعدم تعرض تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى للخطر أو للانتقاص في مضمون قوانينها.

يمكن القول إنه حتى الآن لا يوجد تصنيف واضح يحدد مواصفات للمساكن حتى تتميز بمستويات معيشية مقبولة وأخرى غير مقبولة، ومن هذا المنطلق نجد أن هذه المواصفات تتفاوت من منطقة لأخرى بل وفي بعض الأحياء في المكان الواحد ومن مسكن لآخر . وبصفة عامة، فالمساكن ذات المستويات الدنيا لمتطلبات الحياة، هي التي تنعدم فيها أبسط متطلبات السكن الصحي وهي عادة ما تتمثل في البيوت القصديرية أو المزرية والتي تتألف من الصفيح لتتخذ في البداية صفة المسكن المؤقت ثم تنتقل إلى صفة المسكن الرسمي. [1]

كلفت الجماعات المحلية بسلسلة من المهام الأساسية في مجال العمران في حين أن أغلبيتها تعاني من نقص الإمكانيات المالية والبشرية المناسبة للقيام بمثل هذه المهام.[2]

[1] علي بوخلخال، واقع **أزمة السكن " الأسباب والنتائج"** . ملخص مذكرة نهاية الدراسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع والدراسات الديموغرافية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات على الرابط: http://mogadishucenter.com، تاريخ الاطلاع: 2018/05/20 الساعة 23: 40

[2] **المرجع نفسه.**

خلاصة الفصل الثالث

إن نجاح سياسات مكافحة الفقر في تحقيق التنمية في الجزائر مرتبط أساسا بتحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له، باعتبار أن تحقيق تنمية شاملة هو صورة لمجتمع دون فقر أي أن رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يؤديان بالضرورة إلى تخفيض نسبة الفقر.

ورغم نجاح السياسات الإقتصادية ممثلة في برنامج التكامل الإقتصادي إلى حد بعيد في تحقيق وعكس صورة جيدة لمؤشرات ومستوى التنمية في الجزائر بارتفاع معدلات النمو الإقتصادي وخفض معدلات البطالة إلا أنه سجل فشل واضح للسياسات الإجتماعية حيث أننا نجد أنها لم تكن فعالة وبحاجة للمزيد من التطوير وفق آليات جديدة.

الخاتمة

خاتمة

يعد الفقر من أكبر المشكلات التي تؤثر على السياسة الاقتصادية للدول، وقد تظافرت جملة من الأسباب والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي.

في الجزائر تعرض النسيج الاجتماعي إلى ما يشبه الصدمة العنيفة لاسيما في العشرية السوداء وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. ورغم تسجيل الجزائر انخفاضا في معدلات الفقر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية للفترة 2005-2011 ووصلت في المتوسط إلى5.31 %، إلا أن السياسة كانت غير واضحة ونتائجها كانت مؤقتة نظرا لأنها لم ترسم أساسا بهدف الحد من ظاهرة الفقر في السياق العام للتنمية. لان القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفاً. لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره المدمرة ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي.

مع أنّ التّعاون الاقليمي والدولي يحتلان أهمية كبرى في مكافحة الفقر في البلدان النامية، إلاّ أن الاعتماد على النفس يبقى الطريقة الأنجع في هذا بعبارة أخرى "مراجعة النفس''. ولن يتحقق النجاح في هذا المجال رغم الحصول على المعونات والدعم الأجنبي، إلا بالاعتماد على استراتيجية وسياسة متكاملة وفعالة تشرك وتجمع الفقراء في تصور مصيرهم وتطوير وتحسين ظروفهم.

لقد قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول توصلنا في الفصل الأول إلى أن تحديد مفهوم الفقر مرتبط بالزاوية التي ينظرها منها الباحث .مفاهيم الفقر تتفاوت بين مفهومين

الأول ذو معنى عملي مادي، وآخر اجتماعي نفسي للفقير، كما تطرقنا إلى أسباب الفقر في الجزائر وأبرز صوره وأشكاله وأثاره على المجتمع.

كما تطرقنا في مبحث ثان إلى تعريف التنمية وأهم المصطلحات المرتبطة بها كما قمنا بتحديد مؤشرات تحقيق التنمية والتنمية المستدامة

ثمّ تناولنا في الفصل الثاني أهم البرامج والسياسات التي اتبعتها الجزائر في إشارة لأهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي كان هدفها الأخير هو تخفيض نسبة الفقر، وحاولنا في الفصل الثالث والأخير تقييم هذه السياسات وتحديد أثارها على التنمية.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها فهناك علاقة وطيدة بين التنمية والفقر وبل ويمكن اعتبار أن القضاء على الفقر يعتبر في حد ذاته مؤشرا للتنمية

الفرضية الثانية: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية بحيث أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أدت إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بالرغم أن السياسات الإجتماعية أثرت بشكل أقل كون أن معظم البرامج والسياسات الاجتماعية كانت ظرفية ومؤقتة.

الفرضية الثالثة: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية حيث يساهم صندوق الزكاة في خفض معدلات الفقر ولو بشكل محدود نظر لحداثة الاعتماد على صندوق الزكاة كآلية لمكافحة الفقر.

تمّ التأكد من نفي هذه الفرضية فلا يمكن الحكم بفشل أي سياسة اتبعتها الجزائر لمكافحة الفقر. فبرغم أن السياسات الاجتماعية سجلت عديد النقائص على مستوى تجسيدها إلا أنها ساهمت ولو بشكل محدود في خفض معدلات الفقر وخفض نسب البطالة.

نتائج الدراسة:

1-تبيّن الدراسة أن تقييم أثر سياسات مكافحات الفقر على التنمية في الجزائر ينطلق من معرفة مدى انعكاس مؤشرات الأخيرة على معدلات الفقر.

2-وجود علاقة وثيقة بين سياسات التنمية والفقر.

3-إن المديونية الخارجية للجزائر تمثل عبئا ثقيلا على اقتصادياتها و من ثم تعمل على الإضرار بجهود التنمية فيها، و هي تجعلها في تبعية مستمرة .

4- إن برامج الإصلاح الهيكلي التي شرعت الجزائر في تطبيقها كانت لها آثار سلبية على وخيمة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة بشكل أقل.

5- إن موضوع التنمية في الجزائر اقتصر على موضوع تخفيف الفقر فيها وليس على البناء المتواصل لقدرات البشر وزيادة الخيارات أمامهم للاستفادة من قدراتهم المكتسبة.

6- تأثرت الجزائر تأثرا مباشرا وسلبيا بسقوط أسعار البترول كونها تعد دولة تعتمد على تصدير على المداخيل المالية لصادرات النفط كمصدر لتحسين النمو الإقتصادي

7- أن السياسات التي وضعتها الجزائر في سبيل خفض معدلات البطالة قد أخفقت بسبب كون هذه السياسات ظرفية كون مناصب الشغل مؤقتة، نتائجها هو التخفيف من حدة الظاهرة لا استئصالها.

8- التأخر في إنشاء مؤسسة للزكاة رغم الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في مكافحة الفقر.

9- بالرغم من تبني سياسات وطنية شاملة لمكافحة الفقر بالجزائر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطرا رغم الغلاف المالي الضخم الذي وضع لها.

بعد دراستنا لظاهرة الفقر بالجزائر والسياسات المتبعة لمكافحتها ارتأينا أن نختم بحثنا بمجموعة من الاقتراحات. حيث نرى أنه للقضاء على ظاهرة الفقر أو التخفيف من حدتها

يجب:

–فهم ظاهرة الفقر وقياسها وتقييمها وفق كل مجتمع معرفة جيدة بالأسباب.

– تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكن ضعفا.

–مكافحة كل أشكال البيروقراطية ومنح وتسهيل الوصول إلى قروض مصغرة وتدعيم خلق المشاريع المنتجة.

–وضع استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر و استئصاله من المجتمع و ذلك وفق طرق متناسقة ذات أمد طويل والابتعاد عن الحلول الظرفية والمؤقتة.

– اتخاذ إجراءات مستعجلة بالإضافة إلى تسطير سياسة تنموية مستديمة لكل من قطاع الزراعة و قطاع الصناعة و حتى يتم تخفيف الضغط المالي على الاقتصاد الوطني، والكف عن الاعتماد على مورد واحد هو قطاع المحروقات.

– تبني سياسة اجتماعية تقوم على ترتيب الأولويات الإجتماعية وإعادة تحديد مقاييس الحماية الاجتماعية.

– خلق مؤسسات للاهتمام بتنمية الريف تهدف لتطوير الريف، ورفع المستوى العلمي

–إعادة النظر في سياسات التشغيل المبرمجة. من خلال خلق وظائف جديدة وغير مؤقتة، وكذا المساعدة على التقليل من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على مجموعة مستهدفة من المجتمع كالمتخرجين الجدد، والشباب العاطلين عن العمل.

– الاعتماد على مؤسسة الزكاة بالجزائر لما لها من دور هام يمكن أن تلعبه في المجتمع وكذا المصداقية التي تتمتع بها.

– تفعيل دور المنظمات وجمعيات المجتمع المدني (الحركة الجمعوية) للقيام بدورها في مكافحة الفقر. والتحسيس بضرورة تكاثف الجهود للقضاء على الظاهرة.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم.

1-الوثائق الرسمية

1-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية.** العدد 23، المادة 1، 4 ماي 2008

2-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08/126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، **الجريدة الرسمية.** العدد 23، المادة 5، 4 ماي 2008.

3-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 10/71، المؤرخ في 31 جانفي 2010، **الجريدة الرسمية.** العدد: 09، 2010/02/03.

4-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08 /127 المؤرخ في 30 أفريل 2008، **الجريدة الرسمية.** العدد رقم 23، بتاريخ 04 ماي 2008.

5-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 01-105 المؤرخ في 23 أفريل 2001 المحدّد لشروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار، **الجريدة الرسمية.** عدد 25، الصادرة في 2001/04/29.

6-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **الجريدة الرسمية**. رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994.

7-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-142 في مايو 2008 قواعد منح السكن العمومي الايجاري، **الجريدة الرسمية.** العدد 22، 11 ماي 2008.

2-الكتب:

1-ابن منظور، **لسان العرب.** المجلد التاسع، دار الحديث، 2009.

2-البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين، **شعب الإيمان.** تحقيق: مُحَمَّد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، .1989

3-النجفي سالم توفيق وعبد المجيد أحمد فتحي، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر: مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي.** ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.

4-بن محمد أبو القاسم الحسين، **المفردات في غريب القرآن.** ج1، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض.

5-كيطان عبد الرضا، **ثقافة الفقراء وآليات التكيف.** رؤية أنثروبولوجية اجتماعية لواقع فقراء المساكن العشوائية في مدينة الديوانية، جامعة المنصورة، مصر، 2013.

6-عبد العظيم حمدي، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.** دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995.

7-عطية فيليب، **أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث.** عالم المعرفة، الكويت، 1998.

3-المؤتمرات والملتقيات:

1-بوزار صفية، **فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 2008-2014.** مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 09/08 ديسمبر 2014.

2-مهديد فاطمة الزهراء، بو عبد الله هيبة، **تقييم لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 1998-2016**. ملتقى وطني حول: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

3-بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**. الإثنين 24 ماي 2010

4-صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**. ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2009-2010.

5-حرفوش سهام، صحراوي إيمان، **الإطار النظري للتنمية المستدامة وطرق قياسها**. المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة المستخدمة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

6-عبو عمر وعبو هودة، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر**. محور المشاركة: الحكم الراشد واشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، عنوان المداخلة: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008

7-بشيكر عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2004**. الملتقى الوطني الثاني حول: النمذجة الرياضية والقياسية في المالية (النظرية والتطبيق)، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان.

8-خير الدين معطى الله وسامية بزازي، **البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014**. مؤتمر دولي

حـول تقيـيم آثـار بـرامج الاسـتثمارات العامـة وانعكاسـاتها علـى التشـغيل والاسـتثمار والنمـو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11، جامعة سطيف 1، مارس 2013

9-خاطر طارق وعادل زقرير وكريمة حبيب، **تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغا ربية**. مداخلة بعنوان: دور برامج الانعاش الاقتصادي في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري- خلال الفترة 2001-2014 دراسة تحليلية وتقييمية، جامعة الوادي، ديسمبر 2016.

10-بلعيد حياة، دولي سعاد، **صندوق الزكاة الجزائري كأداة مكملة للصناعة المالية الإسلامية**. المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 6/5 ماي 2014.

11-يوسفي كريمة، **سياسة التشغيل في الجزائر -الواقع والتحديات**. ملتقى حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م

12-زيرمي نعيمة، **الحماية الإجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر**. الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير .جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 04/03 ديسمبر 2012،

13-هواري عامر، **دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة**. الملتقى الوطني الأول :استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011

14-محمد خميسي بن رجم، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة**. The 10th International Conférence on Islamic Economics، جامعة حمد بن خليفة، قطر، 42/23 مارس2015.

15-غالم عبد الله وريمة عمري، **الزكاة كحل استراتيجي لظاهرة الفقر**. دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري. الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013/06/29م.

4-التقارير المجلات العلمية:

1-الديوان الوطني للإحصاء

2-لامية حمايزية، **البطالة سبب أو نتيجة للفقر**. مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017

3-عريس مختارو بابا عبد القادر، **محددات وأسباب الفقر في الجزائر**. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، العدد 7 ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

4-شرقرق سمير، **دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013**. ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب العدد الثالث: سبتمبر 2014.

5-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية :التعليم والصحة.** E/ESCWA/EAD/2005/4، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

6-براهيمي بن حراث حياة، **قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

7-مصطفى حسن علي، **نقد مفاهيم المنظمات الدولية للتنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**. مجلة دراسات عربية، العدد 6، دار الطليعة للطباعة، بيروت ،1983.

8-عبد الخالق عبد الله، **البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي**. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 290، بيروت، نيسان 2003، ص 130.

9-صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، 2008

10-كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**. مجلة العلوم الإنسانة، السنة الثالثة، العدد 25، 2002،

11-الياس أبو جودة، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**. مجلة الدفاع الوطني، العدد 78، أكتوبر 2011.

12-تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، 6 -12 آذار 1995،

13-جورج القصيفي، **التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون: التنمية البشرية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

14-حازم البيلاوي، **عن مؤشرات التنمية**. جريدة الأهرام المصرية، السنة 131، العدد 43934، 2007/03/20.

15-محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**. الجلد 1، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص3.

16-صالحي ناجية ومخناش فتيحة، **واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001 - 2014) وآفاق النمو الاقتصادي**. مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012.

17-محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 20، 2012.

18-عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية، **صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر.** Les Cahier du MECAS، العدد الثامن، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، ديسمبر 2012.

19-نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010.** أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2010.

20-أحمد الشلقامي، **الجزائر: ارتفاع حصيلة الزكاة لعام 2015 عن العام الذي سبقه.** مجلة المجتمع الإسلامي، الكويت، 26 مارس.

21-عبد الرحيم خلدون، **عشرة آلاف شاب يحصلون على قرض حسن هذه السنة. جريدة الفجر**، يومية جزائرية مستقلة.

22-عمرة مهديد، **تحليل سياسة التشغيل في الجزائر.** دراسة حالة جهاز المساعدة على الادماج المهني .المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 9، فيفري 2016.

23-أحمد زايد، **الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية.** دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، دت

24-عبد الحميد مرغيت، **أزمات المديونية في البلدان النامية وبرامج التكييف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي مع إشارة خاصة لحالة الجزائر.** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

24-مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثارها.** كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014.

25-قويدقورين حاج، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014.

5-المذكرات والرسائل الجامعية:

1-العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة.** (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف)،2011/2010

2-بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009.

3-بوخاري جمال الدين، **إصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر (2001-2015).** دراسة حالة (بلدية متليلي الشعانبة) ، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، 2015/2014

4-بوجمعة آوسة، **سياسات التشغيل في الجزائر "عقود ما قبل التشغيل إجراء مؤقت للحد من البطالة دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف.** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تنمية الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2006/2005.

5-بوعوينة سليمة، **ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر،** (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)،2003

6-بولجمر لمياء، **السكن الاجتماعي في ولاية قسنطينة دعم للطبقة المتوسطة وتفعيل للترقية العقارية**. (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسنطينة، 2006/2005.

7-بوزقزة كريمة، بركان كريمة، **أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر**. (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة)، 2015/2014.

8-بن حميدة فتيحة، **القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر**. دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، 2015/2014.

9-بوكليخة بومدين، **الإطار المؤسساتي للزكاة ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري**. دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل المؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان)،2013/2012.

10-جباري عبد الرزاق، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**. (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف)، 2015/2014.

11-هيذب سهام، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر باستخدام نماذج -BOX-Jenkins للفترة 1984-2016**. (مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

أكاديمي تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، 2017/2016.

12-حمزة مريم وحجار لبنى، **تحليل وتقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة من 2001 – 2014**. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسات، قسم علوم التسيير 2015/2014.

13-حجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة-2014 2005**. (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2014/2013

14-حصري وري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة)، 2009/2008.

15-حملاوي عبد الحق، **الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد**. الجزائر 1999-2007. (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة) ،2013

16-حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010

17-مسعي أحمد هاجرة، **دور الزكاة في التقليل من البطالة**. صندوق الزكاة لولاية الوادي نموذجا، (مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، تخصص :معاملات مالية معاصرة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي)، 2015/2014.

18-مجادي لمياء، **العوامل المؤدية لتشغيل الطفل الجزائري**. (رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر)، 2002.

19-سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، **سياسة التشغيل في الجزائر**. (مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص: تسيري الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان)، 2014/2013

20 -ستو محمد ياسين ومفاتيح أحمد، **التحفيز الجبائي وأثره على فرص الاستثمار للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**. دراسة حلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (مذكره مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص: مالية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، 2013/2012.

21-ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2012.

22-عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**. (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران)، 2016/2015.

23-عبد اللاوي سمية، **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي 2014/2001**. (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي)، 2015-2014.

24-رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها (الفقر والبطالة).** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2014/2013.

25-شبابحة نوال، مالاك حنان، **أثر البرامج التنموية على سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2012).** (مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة)، 2017/2016.

26-شكيمة ياسين، **الفقر في دول غرب أفريقيا وآليات مكافحته 1999-2010 دراسة تقويمية.** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أفريقية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)، 2014.

6-المواقع الإلكترونية

1-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **السياسة الوطنية للتشغيل.** على الرابط: http://www.mtess.gov.dz/ar تاريخ الاطلاع: 2018/02/15، الساعة 02:35

2-موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على الرابط:

http://www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-19-40.html بتاريخ 2018/03/20، الساعة 01:00.

3-وزارة الصناعة والمناجم، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.** على الرابط: http://www.mdipi.gov.dz بتاريخ 2018/04/23 الساعة 02:00

4-الوكالة الوطنية للتشغيل، على الرابط:

http://www.anem.dz/ar/pages/dispositifs-ar.html

5-الموقع الرسمي لوزارة السكن والعمران، **السكن الموجه للبيع بالإيجار**. على الرابط: http://www.mhuv.gov.dz/Pages/ArticleArabe.aspx?a=41 تاريخ الاطلاع: 2017/12/12 الساعة 15:13

6-الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، **تعريف الصندوق**. على الرابط: http://www.cnas.dz/?q=ar/presentation-de-la-cnas، تاريخ الاطلاع: 2017/12/14 الساعة 15:00

7-الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi، تاريخ الاطلاع: 2017/112، الساعة 14:00

8-الصندوق الوطني للتقاعد، **تعرف الصندوق الوطني للتقاعد**. على الرابط: http://cnr.dz/ar/presentation/ بتاريخ: 2018/04/22 الساعة: 15:00

9-مدونة العمران في الجزائر، **السكن الاجتماعي التساهمي**. على الرابط: https://digiurbs.blogspot.com/2013/03/blog-post.

10-الوكالة الوطنية للقرض المصغر مكنت من توفير أكثر من مليون منصب شغل في عشر سنوات، على الموقع الالكتروني لجريدة النهار الإخبارية، بتاريخ:2015/02/26 على الرابط: https://www.ennaharonline.com/، تاريخ الاطلاع: 2018/05/10 الساعة 21:00

11-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الرابط: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_TextesRegle mentaires.aspx، تاريخ الاطلاع: 2017/12/26، الساعة: 18:00

12-إحصائيات ANGEM على الموقع: www.angem.dz.

13-ابراهيم غرايبية، **خريطة الفقر في العالم، معهد الجزيرة للإعلام**. 2004، على الرابط: www.aldjazeera.net تاريخ الاطلاع 2018/02/02 الساعة: 18:35

14-أحمد جميل حمودي، **عرض كتاب التنمية حرية (لامارتياسن) رؤية شاملة للتنمية**. الحوار المتمدن، العدد 2322، على الرابط: http// www. Alhewar. Orq/ 2008/6/24 debat/ showتاريخ الاطلاع 2018/01/02 الساعة 01:35

15-أحمد محمد عاشور، **تعريف الفقر**. 2016/8/2، شبكة الألوكة، في: http://www.alukah.net/culture/0/106162/#ixzz5CeJp39P تاريخ الاطلاع: 2018/02/10 على الساعة: 23:00

16-باتر محمد علي وردم، **كيف يمكن قياس التنمية**. مرصد البيئة الأردنية، عمان، 2006م. على الرابط: jordanwatch.net/arabic.www، تاريخ الاطلاع: 2018/04/25 الساعة 19:18

17-حميدوش رياض، **مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**. معهد الميثاق، على الرابط: www. Almethag. Infolnew s'article 1696 .htm تاريخ الاطلاع 2018/01/02 الساعة 01:00

18-بوخلخال علي، واقع **أزمة السكن " الأسباب والنتائج"** . ملخص مذكرة نهاية الدراسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع والدراسات الديموغرافية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات على الرابط: http://mogadishucenter.com، تاريخ الاطلاع: 2018/05/20

19-السا بن محمد عبد الحميد، تقرير: **ربع الجزائريين فقراء**. الجزيرة نت، بتاريخ: 17/10/2016 على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness تاريخ الاطلاع: 2018/01/09 على الساعة 13:00.

20-مشري محمد الناصر وبقة الشريف، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015**. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، مارس 2018 على الرابط: https://giem.kantakji.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/18 الساعة 02:33

21- قمراوي غنية ، **وزارة الشؤون الدينية تقرر تقديم قرابة 2 مليون دولار لضحايا غزة شهر مارس**، بوابة الشروق، تاريخ النشر: 05/01/2009، على الرابط: https://www.echoroukonline.com تاريخ الاطلاع: 2018/01/30، الساعة 13:49

22-كريمي نذير، **صندوق الزكاة**. المسار العربي، يومية إخبارية جزائرية، 2011/04/10، على الرابط الموضوع: http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4909.html?print#ixzz5FPXDvjeT تاريخ الاطلاع 2017/12/28، الساعة 20:19

23-The International Day for the Eradication of Poverty and human rights http://www.un.org/esa/socdev/poverty/ consulted 21/04/2018, 21:00

24-Mohamed Marini, **le micro – crédit : concepts et principes**. www.indh.gov.ma, consulte le 22/12/2017, 23 :00

2-المراجع باللغة الأجنبية

1-Martin Ravaillion, **comparaison de la pauvreté** : concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22, Banque Mondiale, Washington, 1996

2-Ministère de l'habitat et de la Construction, **journées d'études sur l'habitat**. Alger, de 6 et 7 Mars 1978

3-République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'agriculture : **Guide Des Procédures**, mars 2003, page 04.

4-AIT AMMAR Karim, **Le financement de la construction de logement en Algérie**, mémoire fin d'étude, école nationale d'administration, Alger, 2001,

Anne Osborn. Krueger, **Trade Policy and Economic Development:**

American Economic Review, National Bureau o.**How We Learn**

Economic Research, Massachusetts, Vol 87, n° 1, March 1997

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
إهداء شكر وتقدير	
مقدمة	أ ب ج د.
الفصل الأول: التحليل النظري للفقر والتنمية في الجزائر	**14**
تمهيد	15
المبحث الأول: التأصيل النظري لظاهرة الفقر وواقعها في الجزائر	16
المطلب الأول: تعريف الفقر	16
المطلب الثاني: أسباب الفقر في الجزائر	21
المطلب الثالث: صور وأشكال الفقر في الجزائر	26
المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية	31
المطلب الأول: مفهوم التنمية	31
المطلب الثاني: أبعاد التنمية	34
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية	38
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: سياسات وآليات مكافحة الفقر في الجزائر	43
تمهيد	44
المبحث الأول: السّياسات الإقتصادية	45
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	45
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	48
المطلب الثالث: برنامج التوطيد الاقتصادي 2010-2014	50

المطلب الرابع: صندوق الزكاة الجزائر	55
المبحث الثاني: السياسات الاجتماعية	63
المطلب الأول: أجهزة وسياسات التشغيل	63
المطلب الثاني: سياسات وبرامج السكن	70
المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي	74
خلاصة الفصل الثاني	78
الفصل الثالث: تقييم سياسات مكافحة الفقر في الجزائر 2004-2016	79
تمهيد	80
المبحث الأول: تقييم السياسات الإقتصادية	81
المطلب الأول: أثر برنامج دعم النمو 2004-2009 على النمو الاقتصادي والبطالة	81
المطلب الثاني: أثر برنامج برنامج التنمية الخماسي: 2010-2016 على النمو الاقتصادي والبطالة	85
المطلب الثالث: دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من الفقر	88
المبحث الثاني: تقييم السياسات الإجتماعية	94
المطلب الأول: آثار سياسة التشغيل على حجم البطالة	94
المطلب الثاني: أثر برامج المؤسسات المصغرة على معدلات التشغيل	99
المطلب الثالث: أثر سياسات الإسكان على المستوى المعيشي للأفراد	104
خلاصة الفصل الثالث	108
خاتمة	109
قائمة المراجع	114
فهرس المحتويات	131
ملخص	136

فهرس الجداول

الجـــدول	الصفحة
جدول (رقم 01): يوضح التزايد السكاني في الجزائر	21
جدول (رقم02): تطور معدل النّمو الطبيعي في الجزائر (1990-2014)	21
جدول (رقم 03): إحصائيات المديونية في الجزائر (1994-2006)	21
جدول (04): يمثل التطور السنوي لمعدلات البطالة ما بين (1984-2016)	25
جدول (رقم 05): معدلات الفقر في الجزائر 2009-2014	26
جدول (رقم06): يوضـــح عدد الموقوفين في إطار الهجرة غير الشـــرعية من 2000 إلى 2006	29
جدول (رقم 07): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	47
الجدول (رقم 08): توزيع المبالغ لبرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات	50
جـدول (رقم 09): توزيع الغلاف المـالي لبرنـامج توطيـد النمو الاقتصـــادي 2010-2014	51
جدول (رقم 10): برنامج التنمية البشــرية في ظل البرنامج الخماســي 2010-2014	52
جدول (رقم 11): القطاعات المستفيدة من البرنامج المتعلق بالتنمية الاقتصادية	55
الجدول رقم(12): نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر	60
جدول (رقم 13): المشاريع ذات الأولوية في التمويل من القروض الحسنة	61
جدول (رقم 14): يمثل أنواع عقود الإدماج والمنح المقدمة	65
جدول رقم (15): مناصـــب الشـــغل المســـتحدثة خلال فترة برنامج دعم النمو 2004-2009	82
الجدول (رقم 16): يوضح نسب التشغيل خلال فترة برنامج دعم النمو 2004-2009	83
جدول (رقم17): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأســـعار الجارية 2010-2013	85

جدول (رقم 18): يوضح تطور نسب التشغيل للفترة 2010-2014	87
جدول (رقم 19): يوضح حصيلة زكاة المال والعائلات والشباب المستفيد منه	88
جدول (رقم 20): يوضح حصيلة زكاة الفطر والعائلات المستفيدة منه	89
جدول (رقم 21): تطور الوظائف المستحدثة في جهاز المساعدة على الادماج المهني خلال سنتي 2010 و2011	94
جدول (رقم 22): يمثل نتائج التشغيل في إطار جهاز المساعدة عمى الادماج المهني 2016	95
جدول (رقم 23): تطور الوظائف المستحدثة في جهاز عقود ما قبل التشغيل	96
جدول (رقم 24): نسبة مساهمة ANGEM في التوظيف (2005 – 2013)	99
جدول (رقم 25): يوضح مساهمة ANSEJ في توفير مناصب الشغل	101
جدول (رقم:26): عدد الوظائف التي تم خلقها من طرف 2011/2005ANSEJ	103
جدول (رقم 27): المساكن الموزعة خلال الفترة (2005-2012)	105

فهرس الأشكال

الشكـــل	الصفحة
شكل (رقم 01): تطور معدلات الفقر في الجزائر 2009-2014	26
شكل (رقم 02): يوضح التدابير التحفيزية للمستخدمين في عقد العمل المدعم	66
شكل (رقم 03) السكن الاجتماعي التساهمي عملية ترقوية واجتماعي	73
شكل (رقم 04): منحنى بياني يوضح عدد الوظائف المستحدثة ونسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2013	100
الشكل (رقم05) أعمدة بيانية توضح المشاريع الممولة من الوكالة حسب القطاع	102
الشكل (رقم 06): منحنى بياني لتطور عدد الوظائف المستحدثة من طرف وكالة ANSEJ 2005-2011	103

الملخص

يعتبر الفقر من أكثر المشاكل التي تواجه البشرية حيث تتزايد معدلاته في العالم يوم بعد يوم إلى أن أصبح أكثر من 22 ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر.

الفقر ليس مجرد انخفاض في الدخل الفردي فقط، فالفقر يمكن أن يكون في صور أفراد يعانون من مشاكل كثيرة: كاعتلال الصحة، الحرمان من التغذية، المأوى التعليم البطالة...

وفي ظل تفشي هذه المظاهر السيئة اتجهت الجزائر الدولي إلى مكافحة الفقر أو على الأقل محاولة التخفيف من شدته، وقد اعتمدت برامج وسياسات مختلفة للحد من الفقر والوصول بموجبها لتحقيق تنمية مستدامة، وقد جاء هذا البحث كمحاولة لدراسة هذه السياسات المعتمدة وتقييم ومدى جدواها ودورها في تحقيق أهداف التنمية، وفي الأخير طرح بعض المقترحات التي من شأنها أن تخفف من حدة الفقر في الجزائر ويهدف البحث لتسليط الضوء على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وكذا صندوق الزكاة الجزائري كسياسة لمكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، البطالة، سياسات مكافحة الفقر، السياسات الاقتصادية

Abstract:

Poverty remains of the most complex and the most prominent problems facing mankind that they are increasing rates in the world day after day to becom members photos: as poor health, deprived of nutrition, shelter, education e more than 22٪ Of the population living below the poverty line.

Poverty is not just a decline in per capita income, poverty can be in many problems, unemployment, isolation.

Under such adverse manifestations aimed at Algeria to fight poverty Or at least trying to alleviate its intensity It had adopted various policies and programmes to reduce poverty and to achieve sustainable development It had adopted various policies and programmes to reduce poverty and to achieve sustainable development, It had adopted various policies and programmes to reduce poverty and to achieve sustainable development, It had adopted various policies and programmes to reduce poverty and to achieve sustainable development.

Keywords: Poverty.Unemployment. Policies to combat

Poverty. Economic policies